مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥٥٠

الجمعة، ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ريبكن
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد شهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيد ليفتسكي
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيدة ماري
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هانتر

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل بوروندي للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: السيد أوسكار فيرناندیس – تارانكو، الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام؛ والسيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي؛ وسعادة السيد يورغ لاوبر، الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام.

ينضم السيد إسماعيل شرقي إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من مونتريال.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيرناندیث – تارانكو.

السيد فرناندیث– تارانكو (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن عن التطورات التي حدثت في بوروندي منذ شباط/فبراير الماضي، آخر مرة قدم فيها المبعوث الخاص، ميشيل كافاندو، إحاطة إعلامية إلى أعضاء المجلس في هذه القاعة (انظر S/PV.8465). وكذلك سأتشاطر بعض التفاصيل عن زيارته الأخيرة إلى منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية وإلى مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وأغتنم هذه الفرصة لأنوه بالحضور الهام لمعالي السيد إسماعيل شرقي، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، وسعادة السيد ألبرت شينغيرو، الممثل الدائم لبوروندي، وسعادة السيد يورغ لاوبر، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، في هذه الجلسة.

وفيما يلي بعض التطورات البارزة في بوروندي منذ شباط/فبراير من هذا العام. ينصب اهتمام الحكومة على إجراء الانتخابات العامة لعام ٢٠٢٠ وهي لا تزال تعبئ مواطنيها للإسهام في التحضير لها. وتواصل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بذل جهودها الرامية إلى توعية السكان بقيم الديمقراطية، سعيا إلى إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية. وقد تم تأجيل اجتماع اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، الذي كان من المقرر عقده في ١٤ حزيران/يونيه، للإعلان عن الجدول الزمني للانتخابات العامة. وفي ٢٠ آذار/مارس، أذن للمؤتمر الوطني من أجل الحرية، بزعامة أغاثون رواسا، بعد صعوبات جمة، بعقد مؤتمره العادي الأول، الأمر الذي مكن الحزب السياسي من تسمية ممثليه الوطنيين. وفي ١٧ نيسان/أبريل، اعتمد قانون الانتخابات بأغلبية ساحقة في الجمعية الوطنية وبالإجماع في مجلس الشيوخ في ٢٤ نيسان/أبريل. وقد أدان بعض أعضاء المعارضة العملية المحيطة باعتماد قانون الانتخابات. فقد رأوا أن العملية افتقرت إلى التشاور على نطاق واسع وإلى التوافق في الآراء المطلوب للإطار القانوني من أجل تنظيم وإجراء انتخابات عام ٢٠٢٠.

وفي ضوء هذه التطورات، لا تزال حالة حقوق الإنسان تبعث على القلق في ضوء الانتهاكات العديدة للحريات المدنية والسياسية الأساسية، على نحو ما أفادت به الأطراف السياسية الفاعلة، وبعض وسائط الإعلام ومنظمات المجتمع المدني. وقد أثر ارتفاع معدل البطالة وأسعار السلع والخدمات الأساسية تأثيرا سلبيا على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وظلت الحالة الإنسانية من دون تغيير إلى حد كبير منذ آخر إحاطة إعلامية للمبعوث الخاص كافاندو. وعلى الرغم

من الإنتاج الزراعي المرضي نسبيا هذا العام، لا يزال ما يقارب ١,٨ مليون شخص معرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي بسبب الأخطار المناخية المتكررة والمدمرة.

وقد قدرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عدد اللاجئين الذين تستضيفهم المنطقة دون الإقليمية، حتى ٣٠ نيسان/أبريل، بنحو ٠٠٠ ٣٥٢. ونشجع حكومة بوروندي على العمل بشكل وثيق مع شركائها لضمان وصول المساعدة إلى من هم في أمس الحاجة إليها في الوقت المناسب. وكذلك نشجع الشركاء الدوليين على زيادة مساهماتهم، إذ أن خطة الاستجابة الإنسانية التي تتطلب ١٠٦,٤ ملايين دولار لم تمول في الوقت الراهن سوى بنسبة ٢٤ في المائة، بينما لا يتعدى تمويل الخطة الإقليمية لإغاثة اللاجئين، التي تتطلب ٢٩٦ مليون دولار، نسبة ١٧ في المائة فقط.

ويذكر أعضاء المجلس أن مؤتمر القمة العادي ال ٢٠ لرؤساء دول جماعة شرق أفريقيا، الذي عقد في ١ شباط/فبراير في أروشا، جدد ولاية الوسيط، الرئيس يويري موسيفيني رئيس أوغندا. وتلقى مؤتمر القمة كذلك التقرير النهائي الذي قدمه الميسر، الرئيس بنجامين مكابا، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة السابق. ويشكل التقرير مصنفا توليفيا من خمس جولات حوار بين الأطراف البوروندية علاوة على خارطة طريق الميسر لدعم بوروندي استعدادا لانتخابات عام ٢٠٢٠ العامة. وقد وافق مؤتمر القمة على مواصلة التشاور بشأن السبل الكفيلة بالمضي قدما.

وفي ذلك السياق، سافر المبعوث الخاص كافاندو، في الفترة من ١٠ إلى ٢٢ أيار/مايو، إلى مقر الاتحاد الأفريقي وإلى بلدان منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية للتشاور مع الزعماء الإقليميين. ففي أديس أبابا، أجرى المبعوث الخاص كافاندو مشاورات مع معالي السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومعالي السيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي. وفي دار السلام، عقد المبعوث الخاص كافاندو اجتماعات منفصلة مع الميسر السابق للحوار بين الأطراف البوروندية، الرئيس السابق بنجامين مكابا، قبل الاجتماع بمعالي السيد بالاماغامبا كابودي، وزير خارجية جمهورية تنزانيا المتحدة. وفي ١٦ أيار/مايو، استقبل صاحب الفخامة جون بومبي ماغوفولي رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، المبعوث الخاص كافاندو.

ومن ثم سافر المبعوث الخاص إلى بوجومبورا، غير أنه لم يلتق بالسلطات البوروندية نظرا لجداولهم الزمنية الحافلة. ومع ذلك، اغتنم الفرصة للاجتماع ببعض السفراء المعتمدين في بوروندي علاوة على فريق الأمم المتحدة القطري. وفي كيغالي، التقى المبعوث الخاص بالسيد ريتشارد سيزيبيرا، وزير خارجية رواندا في ٢١ أيار/مايو.

وقد اقترح المبعوث الخاص كافاندو ثلاثة مسارات عمل ممكنة لتنظر فيها الجهات المعنية، خلال هذه التفاعلات في الاتحاد الأفريقي وفي المنطقة دون الإقليمية، بغرض تشجيع المناقشات، بما في ذلك بشأن استمرار شراكة الأمم المتحدة مع جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي، في جهودنا الجماعية الرامية إلى دعم بوروندي. وتتمثل تلك المسارات في: أولا، إمكانية عقد اجتماع للأطراف الضامنة لاتفاق أروشا، بهدف إعادة تأكيد أهميته المركزية لاستقرار بوروندي السياسي؛ وثانيا، تقديم الدعم للاتحاد الأفريقي والمنطقة دون الإقليمية في سياق الانتخابات في المنطقة دون الإقليمية؛ وثالثا، استمرار الفريق العامل التقني المشترك، الذي يتألف من جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، دعما للجهود التي يقودها الإقليم بشأن بوروندي.

وخلال تلك المشاورات، شدد محاورو المبعوث الخاص على الحاجة إلى احترام سيادة بوروندي.

وأكدوا أيضا على أهمية استمرار التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي دعما لهذا البلد، وخاصة في سياق الانتخابات التي ستعقد في عام ٢٠٢٠. وقدموا الشكر للمبعوث الخاص على الفرصة التي أتاحها لهم للتفكير في ما اقترحه عليهم. وفي هذا الصدد، سيعود المبعوث الخاص كافاندو إلى المنطقة للتواصل مع الوسيط بشأن أفضل السبل التي تمكن للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من دعم الجهود الإقليمية.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتقديم الشكر لمحاوري المبعوث الخاص على مشاركتهم البناءة. والأمانة العامة تشجع قادة هذه المنطقة على مواصلة التشاور مع المبعوث الخاص، وخاصة خلال رحلته القادمة إلى المنطقة. وما أن تنتهي المشاورات التي يجريها المبعوث الخاص على النحو الواجب، ستكون النتائج هي الأساس الذي يمكن للأمين العام أن يحدد ويقدم التوصيات إلى مجلس الأمن بشأن سبل المضي قدما، بما في ذلك الخيارات التي ستقدم دعما لحوار الأطراف البوروندية الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا ويؤيده الاتحاد الأفريقي قبل انتخابات ٢٠٢٠، على النحو الوارد في تقريره الأخير إلى المجلس (S/2018/1028).

الرئيس: أشكر السيد فرناندیث – تارانكو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد شرقي.

السيد شرقي: في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، ومن خلالكم دولة الكويت الشقيقة على جهودها المشهودة في إرساء الأمن والسلم في ربوع العالم، وأشكركم جزيل الشكر على الدعوة الكريمة التي تسمح لي اليوم بأن أقدم لكم عرضا بشأن الحالة في بوروندي.

(تكلم بالفرنسية)

لا يزال الاتحاد الأفريقي ملتزما باستعادة السلام والأمن في بوروندي. ومنذ اندلاع الأزمة في عام ٢٠١٥، كان الاتحاد الأفريقي مقتنعا تماما بأن الحوار الشامل بين الأطراف البوروندية هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى حل دائم للأزمة السياسية. وبناء على هذا الفهم، يقف الاتحاد الأفريقي بقوة وراء جهود الوساطة التي تبذلها جماعة شرق أفريقيا، بقيادة فخامة السيد يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس أوغندا، وميسر الحوار السياسي بين الأطراف البوروندية، السيد بنجامين مكابا، الرئيس السابق لتنزانيا. وأود أن أعرب لهما عن امتناني على الملأ اليوم لكل الجهد الذي قاما به دعما للأطراف البوروندية في التوصل إلى حل سلمي قائم على توافق الآراء للوضع السائد في البلد والتوافق على خريطة طريق لإجراء انتخابات ذات مصداقية في عام٢٠٢٠.

مع ذلك، ورغم جهود الوساطة، فإن الحوار بين الأطراف البوروندية، الذي عقدت جولته الخامسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ واعتبر فاشلا، لم يحرز أي تقدم. وإزاء هذا الوضع، أرسل السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، رسالة إلى الرئيس موسيفيني وزعماء المنطقة، الذين يعملون كضامنين لاتفاق أروشا للسلام والمصالحة، أعرب فيها عن أسفه وقلقه البالغ إزاء الجمود المستمر في الحوار الشامل، الذي يهدد المكاسب التي تحققت بموجب اتفاق أروشا. وأكد الرئيس على المسؤولية التاريخية التي يتحملها ضامنو اتفاق أروشا في هذا المنعطف الحاسم في تاريخ بوروندي وحثهم على مضاعفة جهودهم لتشجيع الأطراف البوروندية على التغلب على التحديات وحماية المكاسب التي تحققت فيما يتعلق بالأمن والمصالحة.

لا يوجد بديل: يجب استئناف الحوار الشامل بين الأطراف البوروندية في أسرع وقت ممكن، فهو بلا شك السبيل الوحيد لتشجيع وتعزيز التماسك الوطني، وبالتالي تمكين إعادة تهيئة مناخ معزز من الثقة والتمهيد للتجديد في بوروندي.

وفيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية، هناك حاجة ملحة للإسراع بتهيئة الظروف التي يمكن أن تساعد على إجراء

انتخابات حرة وشفافة في مناخ سلمي، مما يؤدي إلى مستقبل أكثر إشراقا للشعب البوروندي. وبعبارة أخرى، ينبغي ألا تكون الانتخابات ٢٠٢٠ مصدرا لمزيد من الانقسام في صفوف شعب بوروندي.

وكما يعلم أعضاء المجلس، في مؤتمر قمة نواكشوط في تموز/يوليه ٢٠١٨، رحب رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بإعلان الرئيس بيير نكورونزيزا أنه لن يسعى إلى إعادة انتخابه في عام ٢٠٢٠. كما دعوا مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى دعم حكومة بوروندي وجميع الأحزاب السياسية لمساعدتها على العمل معا لضمان أن تتم الانتخابات المقبلة بسلاسة.

وفي ظل هذه الخلفية، ترأست بعثة استماع إلى بوروندي في الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ لاستكشاف أفضل السبل التي تمكن الاتحاد الأفريقي من مساعدة بوروندي، لا سيما في التحضير للانتخابات المقرر إجراؤها في عام٢٠٢٠. وفي هذا الصدد، نرحب بالتدابير التي اتخذتها الحكومة البوروندية للبدء في التحضير للانتخابات، لا سيما إنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨، تمشيا مع قانون الانتخابات البوروندي. وأعتقد أنه تجدر الإشارة أيضا إلى أن الأحزاب المعارضة قد اشتكت من الاعتقالات التعسفية لأعضائها والخطوات التي يجري اتخاذها لعرقلة أنشطتهم السياسية الميدانية. إن بوروندي في حاجة إلى اتخاذ تدابير لضمان الهدوء، ومع اقتراب عام ٢٠٢٠، لضمان ألا يصبح المناخ السياسي هشا للغاية وأن نتمكن من ضمان الشمولية، الأمر الذي سيكون ضروريا للغاية لكي يتسنى إجراء الانتخابات بسلاسة. ومن الأهمية بمكان إحراز تقدم سريع في تلك المجالات، لأن بوروندي تواجه تحديات جديدة أخرى.

وفيما يتعلق بالحوكمة، ورغم الانخفاض الملحوظ في مستويات العنف، خاصة في العاصمة بوجمبورا، ما زلنا نتلقى تقارير عن حالات انتهاك حقوق الإنسان المستمرة في مقاطعات البلد.

وعلى الصعيد الإنساني، لا تزال محنة اللاجئين والمشردين داخليا مصدر قلق. والعودة الطوعية إلى الوطن التي تنظم للاجئين البوروندييين الموجودين حاليا في الخارج في المنطقة دون الإقليمية وبلدان أخرى في القارة، ما زالت مستمرة. وعدد اللاجئين العائدين من تنزانيا وأوغندا في عام ٢٠١٧ بلغ ١٧٦ ١٣ شخصا. وانخفض هذا العدد إلى ٨٢٥ ٩ بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٩. وتجدر الإشارة إلى أن غالبية من أعيدوا إلى الوطن في الفترة بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ ونيسان/أبريل ٢٠١٩ دخلوا البلاد من تنزانيا، مع عدد أقل من أوغندا، ويقيمون في جميع المقاطعات الثماني عشرة للبلد.

ولا تزال الحالة على الصعيد الاقتصادي محفوفة بالمخاطر، بينما تتطلب مكافحة الفقر في إطار خطة التنمية الوطنية اهتماما عاجلا.

ونؤكد من جديد تصميمنا على مواصلة دعم جميع الجهود الرامية للتوصل إلى حل دائم وقائم على توافق الآراء للحالة في هذة المرحلة الحرجة، بغية مساعدة بوروندي في تنظيم انتخابات حرة وشفافة. وفي هذا السياق، دعا مجلس السلم والأمن مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالاشتراك مع لجنة شرق أفريقيا وبالتنسيق مع الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، للموافقة على الجهود الإضافية التي يمكن أن تزيد من دعم بوروندي في السعي من أجل السلام والأمن الدائمين والمصالحة المتزايدة، لا سيما من خلال انتخابات سلمية وشاملة وذات مصداقية في عام ٢٠٢٠. ونحن نستكشف إمكانية إعادة تشكيل مجموعة البلدان الضامنة بموجب اتفاق أروشا لعام ٢٠٠٥.

وسأكون مقصرا لو أنني أختتمت بياني دون الإشادة بالرئيس ميشيل كافاندو لالتزامه وتعاونه الوثيق مع الاتحاد الأفريقي.

وفي مطلع العام نظرنا بإعجاب إلى الانتقال السلمي للسلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولشعب بوروندي أيضا

حق مطلق في الأمل في حدوث الشيء نفسه في بلده، فضلا عن توطيد الاستقرار في تلك المنطقة من القارة التي طالما وُضعت على محك مرير.

الرئيس: أشكر السيد إسماعيل شرقي، على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لوبير.

السيد لوبير (سويسرا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أُبلغ مجلس الأمن اليوم عن زيارتي الأخيرة إلى بوروندي، بصفتي رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام خلال الفترة من ٥ إلى ١٠ أيار/مايو ووفقا للممارسة المتبعة، أقرّت هذا البيان ٥٤ من الدول الأعضاء في لجنة بناء السلام، بما فيها بوروندي البلد المعني.

واتساقا مع الأولويات المحددة مع الأعضاء في التشكيلة، ركزتُ على المسائل التالية أثناء زيارتي الأخيرة: أولا، الحالة السياسية وإمكانيات دعم بوروندي على المسار المؤدي إلى انتخابات حرة نزيهة وسلمية وشاملة للجميع في عام ٢٠٢٠. ثانيا، البعد الاجتماعي والاقتصادي والتعاون بين بوروندي والشركاء الدوليين على الأولويات المحددة في خطة التنمية الوطنية لبوروندي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٧. ثالثا، مبادرات المصالحة الوطنية وحل النزاعات على المستوى المحلي. ورابعا، الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل للشعب البوروندي، بما في ذلك ما يتعلق بالعودة الطوعية للاجئين وإعادة إدماجهم على نحو مستدام.

واجتمعتُ في بوجومبورا، مع معالي السيد إيزكييل نيبيجيرا، وزير الشؤون الخارجية، ومعالي السيد مارتن نيفيباندي، وزير حقوق الإنسان والشؤون الاجتماعية والجنسانية، والأمينين الدائمين لوزارتي المالية والدفاع، فضلا عن مساعد وزير الأمن العام. واجتمعت أيضا مع الفريق سيلاس نتيغوريروا، الأمين الدائم لمجلس الأمن الوطني، والسيد باسكال نايبندا، رئيس الجمعية الوطنية، الذي كان يرافقه نائباه، صاحب المقام الرفيع أغاتون رواسا، وصاحب المقام الرفيع، جوكي شانتال نكورونزيزا. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمعتُ مع السيد إدوارد ندويمانا، أمين المظالم، وممثلي أحزاب المعارضة، وممثلي مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة، وسعادة السيد ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص. وأخيرا، اجتمعتُ مع السيد خوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، والسيد باسيل إكويبي، الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى، وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الدبلوماسية، والمانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف وفريق الأمم المتحدة القطري، بطبيعة الحال. وأود أن أشكر السفير ألبرت شينغيرو، الممثل الدائم لبوروندي، والمنسق المقيم للأمم المتحدة، غاري كونيل، وفريقيهما على جهودهم في تنظيم برنامج زيارتي.

وأكدت زيارتي إلى بوروندي الانطباع بأن الانتخابات المقبلة في عام ٢٠٢٠ تحظى بقدر كبير من الاهتمام بالفعل. ولذلك، رأيت أن من المهم الاستماع إلى آراء طائفة واسعة من المحاورين في العملية الانتخابية، نظرا لآثارها المترتبة على بناء السلام.

وأبلغتني السلطات عن توفير جميع الأدوات والعمليات اللازمة لإجراء الانتخابات بطريقة ناجحة، وأن بوروندي ستمول الانتخابات من مواردها الخاصة. وأُقر قانون الانتخابات بأغلبية أعضاء الجمعية الوطنية، بما في ذلك زعيم حزب المعارضة الجديدة – المؤتمر الوطني من أجل الحرية – أغاثون رواسا بأغلبية ١٠٥ أصوات من جملة ١٠٨ أصوات. وأكدت السلطات مجددا أن فخامة الرئيس بيير نكورونزيزا لن يترشح للانتخابات. وفيما يتعلق بالاستعداد لإجراء الانتخابات السلمية، ذُكِرت الحاجة إلى الدعم التقني، على سبيل المثال، في مجالات تدريب الشرطة وإصلاح القطاع الأمني. وأُبلغت بأن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ستدعو مراقبين للانتخابات من المنظمات الدولية والإقليمية.

وأكد المحاورون الذين التقيت بهم من بعض أحزاب المعارضة رغبتهم في المشاركة في انتخابات عام ٢٠٢٠ وسلطوا الضوء على الاستعدادات المتقدمة للمشاركة في الانتخابات، وشددوا على ضرورة أن تكون العملية شاملة للجميع. وأعرب عدد من المحاورين عن شواغلهم إزاء الصعوبات التي يواجهها أعضاء أحزاب المعارضة في أن يجتمعوا بحرّية. وأعرب بعض المحاورين عن شواغلهم إزاء الإجراءات المتخذة مؤخرا ضد اثنين من وسائط الإعلام الأجنبية التي تزعم السلطات أنها انتهكت القوانين الوطنية.

وأكدت السلطات، أثناء وجودي في بوجومبورا، هدوء واستقرار الوضع الأمني في البلد. وأكدت أيضا أن الوضع في البلد لا يشكّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ولم يُبلغ عن وقوع أي حوادث أمنية خلال زيارتي، في حين تزدحم شوارع بوجومبورا بالناس والأنشطة. بيد أن عددا من المحاورين أعربوا عن قلقهم من وقوع حوادث عنف مزعومة وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان لم يتم التحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها على النحو الواجب.

وكانت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوجمبورا مغلقة في نهاية شباط/فبراير بناء على طلب من السلطات. وأكد وزير حقوق الإنسان والشؤون الاجتماعية والجنسانية أن بوروندي على أهبة الاستعداد للعمل مع الهيئات الدولية لحقوق الإنسان في مجال التعاون التقني، وسلط الضوء على العمل الجاري بشأن تنفيذ التوصيات المنبثقة من الاستعراض الدوري الشامل لبوروندي في مجلس حقوق الإنسان. وأعربت اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، في ظل قيادتها الجديدة منذ نيسان/أبريل، عن استعدادها للتعاون مع الشركاء المعنيين لأجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في بوروندي كافة.

وأتاحت لي الزيارة التي قمت بها إلى بوروندي أيضا الفرصة لمتابعة الحوار الاجتماعي والاقتصادي مع الحكومة وشركاء بوروندي الدوليين، الأمر الذي ظلّ أولوية للتشكيلة على مدى السنوات الماضية. وأعربت السلطات عن ارتياحها لنجاح المناسبة الجانبية الرفيعة المستوى بشأن التغذية، التي نظمتها وزارة المالية بالتعاون مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف على هامش اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي عقدت في فصل الربيع في واشنطن العاصمة في نيسان/أبريل. وفيما يتعلق بتنفيذ بوروندي لخطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٧ أعربت السلطات عن عزمها على تعبئة الموارد الخارجية لتكملة الأموال الداخلية، وأشارت إلى أن الاستعدادات جارية لإجراء حوار موضوعي مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف بشأن خطة التنمية.

وأكدت زيارة ميدانية إلى أحد المشاريع التي يدعمها صندوق بناء السلام، وتتولى تنفيذه هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أهمية العمل الذي تضطلع به مجموعة من الوسيطات للتخفيف من حدة التوتر وتسوية النزاعات على المستوى الأهلي. وبيّنت الشهادات القوية التي تشاطرتها النساء أهمية دعم جهود الوساطة المقترنة بالأنشطة المدرة للدخل بهدف تعزيز قدرة المرأة على الصمود وتمكينها من القيام بدورها في توطيد السلام والمشاركة الكاملة في المجال السياسي.

وقد لوحظ مقارنة بالعام الماضي، بعض التحسن فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل للسكان. بيد أن الاحتياجات التمويلية الهامة لا تزال قائمة، بما في ذلك تمويل خطة الاستجابة الإنسانية. ومن بين الشواغل التي أعرب عنها بعض المحاورين ضرورة كفالة عدم التأخير في تنفيذ البرامج والمشاريع نتيجة لتزايد انصراف اهتمام الإدارة إلى الانتخابات. وتم أيضا تأكيد الدور الهام الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية في تقديم المساعدة، فضلا عن التشديد على تمكينها من العمل بحرّية، بما يتسق مع التشريعات الوطنية والمعايير الدولية ذات الصلة.

وأتيحت لي الفرصة أيضا للمتابعة مع ممثلي الحكومة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين فيما يتعلق بعودة اللاجئين إلى بوروندي من البلدان المجاورة. وتعمل المفوضية على مساعدة اللاجئين في بوروندي، فضلا عن الأشخاص الذين يعودون إليها طوعا، وخاصة من تنزانيا.

لا يزال توفير الحماية والمساعدة للاجئين وإعادة الإدماج بشكل مستدام للمشردين داخلياً والذين يختارون العودة شاغلاً أساسياً. ولا تزال احتياجات التمويل حادة في تلك المناطق.

واستناداً إلى الخبرة المكتسبة من الزيارة التي قمت بها مؤخراً، فإن استنتاجاتي وتوصياتي هي على النحو التالي.

أولاً، إن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية وشاملة للجميع في عام ٢٠٢٠، تحظى نتائجها بشرعية كبيرة على الصعيدين المحلي والدولي، أمرٌ بالغ الأهمية لضمان توفير الظروف المواتية للسلام والاستقرار الدائمين، فضلاً عن استمرار الشراكة والتعاون بشأن الأولويات الإنمائية لبوروندي. وإنني أشجّع حكومةَ بوروندي والأحزابَ السياسية وأصحاب المصلحة الآخرين، بدعم من الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية وبالاستناد إلى الجهود السابقة، على تهيئة الظروف التي تدعم تحقيق تلك النتيجة. كما أشجّع حكومة بوروندي والشركاء الدوليين على الإسراع في تحديد أشكال المساعدة المستصوبة والممكنة بغية دعم التحضير للانتخابات وإجرائها في عام ٢٠٢٠.

ثانياً، ينبغي ألا تؤدّي الفترة الانتخابية إلى تباطؤ التنمية الاجتماعية – الاقتصادية للبلد. وأشجّع الحكومة وشركاءها الدوليين على مواصلة إجراء حوار موضوعي بشأن تنفيذ خطة التنمية الوطنية والبناء على الشراكة الناجحة التي تشكلت في أثناء الحدث المعني بالتغذية الذي عُقد في واشنطن العاصمة. كما أشجّع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف وحكومة بوروندي على مواصلة حوارهم بهدف تهيئة الظروف المواتية لاستئناف المساعدة المعلقة.

ثالثاً، أشجّع الدول الأعضاء وشركاء الأمم المتحدة وبوروندي على العمل معاً من أجل تهيئة بيئة مواتية للتمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال استكشاف الفرص المتاحة لزيادة المشاركة والدعم على جميع المستويات.

رابعاً، إن المبادرات الرامية إلى تعزيز المصالحة والحوار فيما بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك على صعيد المجتمع المحلي، تؤدي دوراً حاسماً في الحد من التوترات خلال الفترة الانتخابية، وتعزز القدرة على الصمود بعد الانتخابات وتساعد في الحفاظ على المكاسب التي تحققت من خلال اتفاق أروشا للسلام والمصالحة. إن البناء على الخبرات المكتسبة من برامج مثل شبكة الوسيطات من أجل دعم المبادرات على المستوى المحلي، لا سيما فيما يتعلق بتمكين النساء والشباب، ينبغي أن يستمر بل وأن يتم توسيع نطاقه.

خامساً، لا تزال العودة الطوعية والمنظّمة للاجئين البوروندیين مسألة رئيسية، وهي تتطلب تمويلاً إضافياً لتمكين العودة الطوعية والكريمة للاجئين ودعم إعادة إدماجهم بشكل مستدام. وينبغي أن تُمنح مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وشركاؤها في هذا الجهد الهام موارد كافيةً ومواكبةً ودعماً من جانب المجتمع الدولي.

وقد تم تشاطر تقرير خطّي عن زيارتي مع أعضاء تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام ونوقش في الاجتماع الأخير للتشكيلة، قبل يومين فقط.

وفي الختام، أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على دعمهم المستمر للتشكيلة وعلى اهتمامهم.

الرئيس: أشكر السيد لوبير على إحاطته.

وأود أن ألفت انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجّع جميع المشاركين في جلسات

المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تمشّياً مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة بطريقة أكثر فعالية من الجلسات المفتوحة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر الحار إلى الأمين العام المساعد أوسكار فرناندیث – تارانكو، ومفوض الاتحاد الأفريقي السيد إسماعيل شرقي، والسفير يورغ لاوبر على إحاطاتهم الهامة.

وسأتوخى الإيجاز، تمشياً مع طلب الرئيس لكي يكون لدينا ما يكفي من الوقت لإجراء مشاورات. أود أن أسلّط الضوء على ثلاث نقاط: إن بوروندي تظلّ عند مفترق طرق قبل سنة واحدة من الانتخابات؛ وأن تعبئة المنطقة أمر بالغ الأهمية؛ وأن الأمم المتحدة يجب أن تظلّ ملتزمة التزاماً كاملاً بدعم الجهود الإقليمية.

أولاً، لن تكون بوروندي قادرة على استعادة الاستقرار إلا من خلال إجراء انتخابات حرة وشاملة للجميع في عام ٢٠٢٠، كما ذُكر من قبل. ستجري الانتخابات في غضون عام واحد من الآن، وهذا من الناحية العملية مستقبلٌ قريب. ومن الأهمية بمكان أن تمضي بوروندي قدماً وتكفل التحضير لهذه المواعيد النهائية على أفضل نحو ممكن. ونرحّب بالتزام الرئيس نكورونزيزا بعدم إعادة الترشح للانتخاب وبالاعتراف بحزب المعارضة الرئيسي في شباط/فبراير. ويلزم اتخاذ المزيد من الإجراءات، بما في ذلك ضمان حرية وصول جميع الأطراف إلى الأراضي البوروندية واحترام حقوق المعارضين. وتدعو فرنسا السلطات البوروندية إلى احترام التزاماتها الدولية بحقوق الإنسان على نحو تام وستواصل رصد الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان باهتمام كبير.

ثانياً، إن تعبئة المنطقة أمر بالغ الأهمية. والبيان الذي أدلى به مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي أمام المجلس موضع ترحيب خاص. وأود أن أثني على الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وأن أشجّعه على مواصلة التزامه في هذا الاتجاه، بغية دعم بوروندي والجهود التي تبذلها جماعة شرق أفريقيا. ومن خلال الوساطة المسندة إلى جماعة شرق أفريقيا، دعمت دول المنطقة السعي إلى إيجاد حل دائم للأزمة السياسية التي اندلعت في عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، أرحّب بالتزام الوسيط، الرئيس موسيفيني، وبمساهمة الميسر، الرئيس السابق مكابا. وقد دُعي رئيسا كينيا وتنزانيا من قبل أقرانهما للمساهمة أيضاً في هذه العملية. ومن المهم اليوم تقييم الأعمال التي يجري إنجازها في المنطقة. لذلك فلنبق جميعنا منخرطين – جماعة دول شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأطراف الضامنة لاتفاق أروشا للسلام والمصالحة – في دعم بوروندي على طريقها لتحقيق الاستقرار.

ثالثاً، من المهم في هذا الصدد أن تظل الأمم المتحدة ملتزمة التزاماً تاماً بدعم الجهود الإقليمية. قبل سنة من الانتخابات، وبما أن هناك توازنات معينة متوخاة في اتفاق أروشا هي الآن قيد إعادة النظر وأن هناك شواغل تُثار مع وجود بؤر توتر في المنطقة، لا يمكن لمجلس الأمن ألا يكون معنياً بالحالة في بوروندي. وعلاوة على ذلك، فإن عمل السيد كافاندو وفريقه ضروري أكثر من أي وقت مضى. فهو يمكّن جهود الوساطة لجماعة دول شرق أفريقيا والعمل مع جميع أصحاب المصلحة من أجل وضع تدابير لبناء الثقة لتهيئة مناخ يفضي إلى الحوار السياسي وتيسير المصالحة الشاملة للجميع. أشكر السيد كافاندو على ما بذله من جهود وأشجعه على مواصلة مشاوراته، من أجل سرعة تقديم الخيارات بشأن الدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى التحرك نحو تطبيع الحالة في بوروندي.

السيدة ماري (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر السيد أوسكار فرناندیث – تارانكو، الأمين العام

المساعد لدعم بناء السلام، والسفير يورغ لاوبر، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطتيهما الثاقبتين بشأن تطور الحالة في بوروندي والتزامهما الثابت بالعملية. ونود أيضاً أن نشكر السفير إسماعيل شرقي، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن، على إحاطته في هذا الصدد.

تؤيّد جنوب أفريقيا تأييداً تاماً استمرار عملية التيسير التي تقودها جماعة شرق أفريقيا وفقاً لروح اتفاق أروشا للسلام والمصالحة، بدعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ونرحب بتعيين يويري موسيفيني رئيس أوغندا بصفته الوسيط في هذه العملية، بدعم من الرئيس الكيني أوهورو كينياتا والرئيس التنزاني جون ماغوفولي. وفي هذا الصدد، فإن العمل الذي اضطلع به الرئيس التنزاني السابق بنيامين مكابا كان قيما للغاية. كما نقر بالدور الحاسم الذي يقوم به المبعوث الخاص للأمين العام، الرئيس السابق ميشيل كافاندو، فضلا عن تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام تحت القيادة المقتدرة للسفير يورغ لاوبر.

إلا أنه، في هذه المرحلة، ترى جنوب أفريقيا أن من الحكمة إلقاء الضوء على ضرورة أن يواصل المجلس تنسيق مواقفه مع مواقف مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عند التعامل مع المسائل الأفريقية. فقد حددت أفريقيا بوضوح منظمات إقليمية تتعامل بشكل منهجي مع المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الأفريقيين. وفي حالة بوروندي، فإن جماعة شرق أفريقيا مكلفة بمسؤولية الإشراف على عملية بوروندي. وكانت جنوب أفريقيا تأمل أن يكون هناك قدر أكبر من التقدير للسماح بأن تأخذ عمليات المنطقة مجراها، مما كان سيؤدي عندئذ لإثراء المناقشات في مجلس الأمن. ويشكل السماح بتنفيذ العمليات الإقليمية عاملا رئيسيا في امتلاك أفريقيا لحلول مشاكلها وتحقيق السلام الدائم. لذا، فإننا نتطلع إلى التوجيه من قيادة جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي في رسم المسار بشأن بوروندي، بمساعدة الأمم المتحدة وبالتنسيق معها.

وتؤكد جنوب أفريقيا أننا لن نتمكن من التصدي لأي مأزق سياسي في بوروندي إلا من خلال إجراء حوار شامل للجميع. وهذا يتطلب من المجتمع الدولي تقديم الدعم إلى مبادرات جماعة شرق أفريقيا. وفي هذا السياق، ندعو أيضا حكومة بوروندي إلى تهيئة بيئة مؤاتية تيسر إجراء حوار مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في العملية التي تقودها جماعة شرق أفريقيا. وبصفتنا من الدول الضامنة لاتفاق أروشا، وكجزء من إرث مانديلا، فإن جنوب أفريقيا دائما على استعداد لدعم بوروندي حكومة وشعبا في جهود إضفاء الطابع الديمقراطي على بلدهم وإتاحة حيز سياسي أكبر أمام جميع الأحزاب السياسية والسماح لوسائط الإعلام بأن تضطلع بدورها في توعية المجتمع ونشر التسامح.

وفيما يتعلق بالتطورات السياسية في بوروندي، لا يزال يشجعنا استقرار الحالة الأمنية في البلد. ونهنئ حكومة بوروندي على بدء عدد من الأعمال التحضيرية للانتخابات، ولا سيما إنشاء لجنة انتخابية وطنية مستقلة، والتي تعمل بكامل طاقتها الآن. ونرحب باعتماد القانون الانتخابي البوروندي والتزام الحكومة بخريطة طريق كايانزا لعام ٢٠١٨، التي ترسي الأساس لإجراء انتخابات سلمية في عام ٢٠٢٠. ونشيد بقرار حكومة بوروندي تمويل الانتخابات من ميزانيتها الوطنية ونشجع بوروندي على العمل بشكل وثيق مع جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي لتهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية وديمقراطية وشاملة للجميع، وفقا لروح اتفاق أروشا.

كما ترحب جنوب أفريقيا بالتزام الرئيس بيير نكورونزيزا بعدم الترشح للانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٢٠، ونتطلع إلى أن تعمل الحكومة والأحزاب السياسية معا لإجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع. ويجب أن يكون البوروندیون هم المستفيدين من الانتخابات الديمقراطية التي يمكنها أن تحقق الديمقراطية والتنمية، بمساعدة من المنطقة. ويجب السماح لجميع الأحزاب بحشد الدعم في جميع أنحاء البلد دون عوائق. وينبغي

ألا يكون هناك مناطق محظورة على أي حزب سياسي أو شخصية سياسية.

وتثني جنوب أفريقيا على إسهام بوروندي في تحقيق السلام والأمن الدوليين عن طريق نشر أكثر من ٦ ٠٠٠ رجل وامرأة من بوروندي في العديد من عمليات حفظ السلام، معظمهم في جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال، مما يجعل بوروندي أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم بوروندي في تعزيز قدراتها في مجال حفظ السلام، لأنه أمر يشكل قيمة مؤسسية بالغة للبلد. وبصفتنا عضوا في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، نهنئ بوروندي على استمرار التزامها بتعزيز السلام والأمن من خلال المساهمة في إسكات البنادق في أفريقيا.

تشعر جنوب أفريقيا ببالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية المتردية في بوروندي. ونحث مجلس الأمن والمجتمع الدولي على القيام بالمزيد من أجل التخفيف من حدة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والحالة الإنسانية التي تواجه شعب بوروندي. وندعو شركاءها إلى دعم تنفيذ الخطة العشرية للتنمية الوطنية لصالح الشعب البوروندي. وفي هذا السياق، نكرر الدعوة التي أطلقها الاتحاد الأفريقي خلال مؤتمر القمة الثاني والثلاثين للاتحاد الأوروبي برفع الجزاءات الأحادية الجانب المفروضة على جمهورية بوروندي.

ومما يثلج صدرونا العودة الطوعية الجارية للاجئين البوروندييين إلى الوطن، والتي شهدت عودة ٦٧ ٧١٠ لاجئين طوعا إلى بوروندي، معظمهم من تنزانيا وكينيا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، خلال الفترة بين آب/أغسطس ٢٠١٧ وأيار/مايو ٢٠١٩. فزيادة عودة اللاجئين تشكل مظهرا من مظاهر استعادة السلام والاستقرار في البلد. ونحث المجتمع الدولي على دعم هذه الجهود، وندعوه إلى تقديم المساعدة في جهود الإعادة إلى الوطن وإعادة إدماج العائدين.

أخيرا، نناشد مجلس الأمن والمجتمع الدولي دعم الحكومة وعملية الوساطة التي تقوم بها جماعة شرق أفريقيا في إرساء الأساس لبيئة تفضي إلى إجراء انتخابات ديمقراطية ودعم الانتقال السلمي للسلطة من أجل كفالة السلام والاستقرار بعد عام ٢٠٢٠.

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد أوسكار فرناندیث – تارانكو والمفوض إسماعيل شرقي والسفير يورغ لاوبر على إحاطاتهم.

أُتيحت لوفد بلدي الفرصة يوم الأربعاء لمخاطبة لجنة بناء السلام بشأن شواغلنا إزاء حالة حقوق الإنسان والحالة الاجتماعية والاقتصادية في بوروندي، فضلا عن استعدادنا للدخول في حوار مع السلطات البوروندية.

واليوم، أود أن أؤكد، أولا وقبل كل شيء، على أهمية انتخابات عام ٢٠٢٠. وإذا كنا نأمل في منع نشوب أي منازعات لاحقا، يجب أن تكون العملية الانتخابية شفافة بما فيه الكافية وشاملة للجميع. وسيتطلب ذلك وضع خريطة طريق توافقية يمكن لأصحاب المصلحة الرئيسيين الاتفاق من خلالها على الأعمال التحضيرية للانتخابات وطرائقها، وكذلك على الظروف اللازم توافرها لكفالة إجراء انتخابات سلمية. وفي هذا الصدد، أود أن أوجه نداء ثلاثي الجوانب إلى جميع الجهات الفاعلة البوروندية، نظرا لوجود ثلاثة شروط لازمة لإجراء انتخابات ذات مصداقية، وهي: أولا، يجب عدم غلق المجال السياسي والإعلامي قبل الانتخابات؛ وثانيا، يجب عدم مقاطعة الانتخابات؛ وثالثا، يجب أن يكون بالإمكان مراقبتها بصورة مستقلة.

وينطوي الشمول أيضا على مشاركة العناصر الفاعلة السياسية السلمية العديدة الذين جرى نفيهم في السنوات الأخيرة. وبطبيعة الحال، فإن احترام نص اتفاق أروشا وروحه

شرط مسبق لأي حل. وإذا استُوفيت هذه الشروط، أعتقد أنه من المهم التفكير في الدعم الذي يمكن أن نقدمه خلال هذه العملية، سواء على الصعيد الثنائي أو على صعيد منظومة الأمم المتحدة.

وفي ذلك السياق، ترحب بلجيكا باعتماد قانون جديد للانتخابات بدعم سياسي أوسع نطاقا، وكذلك بما أعلنته مؤخرا اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بأنها ستدعو مراقبين دوليين وإقليميين للإشراف على العملية الانتخابية لعام ٢٠٢٠.

وبلجيكا مقتنعة بأنه مع اقتراب الانتخابات في عام ٢٠٢٠، ثمة فرصة للتوصل إلى حل دائم لبعض أسباب وتداعيات أزمة عام ٢٠١٥، والتي لا تزال للأسف قائمة اليوم. ونشيد بأوغندا التي تضطلع من خلال الرئيس موسيفيني بدور رئيسي كوسيط. ونحن على ثقة بأن أوغندا ستتمكن من مراعاة توصيات الميسر السابق، الرئيس مكابا، بهدف تنفيذها. ونرحب بالتزام الرئيسين الكيني والتنزاني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التداعيات الإقليمية للحالة في بوروندي، على نحو ما أفاد به فريق الخبراء، أبرزت الحاجة إلى المشاركة الإقليمية الرفيعة المستوى.

والاتحاد الأفريقي لا يزال يضطلع بدور مهم في هذا الشأن. ونعتقد أن أنشطة الاتحاد الأفريقي والأطراف الضامنة لاتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، فيما يتعلق بالوساطة، يمكن أن تكمل وتعزز المبادرات التي تضطلع به حاليا جماعة شرق أفريقيا.

وفي الوقت نفسه، يجب على الأمم المتحدة ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام في بوروندي مواصلة دعم الجهود التي تبذلها المنطقة الإقليمية ودون الإقليمية. فالأمم المتحدة تظل شريكا لبوروندي ويجب عليها بذل كل جهد ممكن لمساعدتها على حل ما تواجهه من صعوبات سياسية واجتماعية واقتصادية، ويجب أن يشمل ذلك التعاون الكامل والاحترام المتبادل. وبلجيكا تشيد بالالتزام المستمر للسيد كافاندو، المبعوث الخاص إلى بوروندي، والعمل المهم الذي اضطلع به. وولايته ضرورية للغاية لتوجيه الدعم السياسي الذي تقدمه الأمم المتحدة وتنسيقه. ونحن الآن في انتظار اقتراحات الأمين العام بشأن الأدوار المحتملة للأمم المتحدة في بوروندي، بعد التشاور مع الشركاء الرئيسيين. وفي الوقت نفسه، يجب على المجلس أن يواصل الإسهام في هذا النقاش.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتهنئة السيد أوسكار فرناندیث – تارانكو، الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، على جودة إحاطته الإعلامية بشأن التطورات في بوروندي. وأود أيضا أن أرحب بالسيد يورغ لاوبر، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام.

وأرحب أيضا بمشاركة السيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، في هذه الجلسة، والذي تقدم لنا نظرته المتعمقة منظورا عن الجهود الدؤوبة التي تبذلها المؤسسات الأفريقية لتعزيز السلام والاستقرار الدائمين في بوروندي. كما أود أن أرحب بحضور شقيقي وصديقي، ألبرت شينغيرو، الممثل الدائم لبوروندي بيننا اليوم.

وكوت ديفوار تلاحظ باهتمام كبير البيئة الاجتماعية السياسية المستقرة بشكل عام في بوروندي. ونرحب بالمساعي الحميدة التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام، فضلا عن تصميم رؤساء دول وحكومات جماعة شرق أفريقيا على مواصلة المشاورات المباشرة مع جميع الأطراف البوروندية، على النحو الذي أعيد تأكيده في مؤتمر القمة المعقود في ١ شباط/فبراير في أروشا.

وبلدي لا يزال مقتنعا بأن البلد الشقيق بوروندي سيتمكن، من خلال إقامة عملية حوار شامل بين الأطراف البوروندية، وفقا لروح اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي وبدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، من التصدي للعديد من التحديات التي ينتظر التغلب عليها.

وبناء عليه، تدعو كوت ديفوار إلى استئناف حوار حقيقي فيما بين جميع القوى الحية البوروندية من أجل تهيئة بيئة يسودها السلام، وهو ما لا غنى عنه لإجراء انتخابات شفافة وحرة وشاملة للجميع وسلمية في ٢٠٢٠.

وبالإضافة إلى التحديات السياسية والأمنية، فإن تسوية الحالة الإنسانية وعودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا يجب أن تظل في صميم شواغل المجتمع الدولي. وفي ذلك السياق، تستحق خطة الاستجابة الإنسانية لبوروندي دعمنا الكامل لتيسير عودة المشردين داخليا إلى مناطقهم الأصلية، وكذلك عودة اللاجئين الذين تقدر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عددهم بـ ٣٥٢ ٠٠٠ شخص.

وكوت ديفوار تؤكد من جديد دعوتها إلى إقامة حوار بين المفوضية السامية لحقوق الإنسان والسلطات البوروندية من أجل تبديد غيوم سوء الفهم والريبة والعمل معا على معالجة الشواغل المتعلقة بإغلاق المكتب الميداني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي في ٢٨ شباط/فبراير. وكوت ديفوار تأمل أيضا في مواصلة التعاون البناء بين بوروندي ولجنة بناء السلام لصياغة رؤية مشتركة للتحديات الراهنة وإيجاد الحلول لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بوروندي. ومبادرات جماعة شرق أفريقيا الرامية إلى استئناف الحوار السياسي بين الأطراف البوروندية يجب أن تحظى بدعم كامل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ويبدو لنا في ذلك الصدد أن جماعة شرق أفريقيا لديها ميزة نسبية كبيرة.

وأود أن أختتم بياني بتجديد دعم بلدي للمبعوث الخاص للأمين العام في بوروندي، الرئيس ميشيل كافاندو؛ والسيد إسماعيل شرقي؛ ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، السفير يورغ لاوبر. ووفد بلدي يشجعهم على المثابرة في جهودهم للوساطة ومساعيهم الحميدة من أجل تحقيق السلام والاستقرار، وذلك بالتعاون الوثيق مع السلطات البوروندية والسلطات في منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية.

السيد سينغر وايزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السيد أوسكار فرناندیث – تارانكو، والسفير إسماعيل شرقي، والسفير لاوبر على إحاطاتهم القيمة.

تلاحظ الجمهورية الدومينيكية أن الحالة الأمنية في بوروندي ظلت مستقرة على الرغم من أجواء التوتر بين الحكومة والمعارضة. وإننا نشعر بالقلق إزاء العلاقات المتوترة التي لا تزال قائمة بين بوروندي وجماعة شرق أفريقيا، والتي أثرت على الحوار بين الأطراف البوروندية. ونحن نفهم أن الحوار هو الأداة الأهم لتحقيق التنظيم السلس للعملية الانتخابية، المقرر إجراؤها العام المقبل.

ولذلك، نحث حكومة بوروندي على الوفاء بالتزامها بإنهاء الأزمة السياسية. وندعو جماعة شرق أفريقيا إلى الإسهام بمساعيها الحميدة في تسوية الحالة. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد أن من الضروري ضمان حماية جميع المدنيين، بمن فيهم الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان، وكفالة أمنهم وحرية تنقلهم في ممارسة مهامهم في بوروندي. وبالتالي نأسف لإغلاق مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في بوروندي.

ولا تزال التقارير تفيد بأن النساء والفتيات هن الضحايا الرئيسيين لأعمال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس الشديدة الوحشية، فضلا عن خطاب التحريض على الكراهية العرقي أو السياسي. وهن أيضا أكثر الفئات تضررا فيما بين اللاجئين، وانعدام سبل حصولهن على التعليم يحول دون الفرص المتاحة لهن لتطوير المهارات، مما يسفر عن زيادة تعرضهن للاستغلال والإساءة. ولذلك، فإننا ندعو إلى تنفيذ عودة اللاجئين من خلال إجراءات شفافة لتحديد صفة اللاجئ.

بالإضافة إلى ذلك، يسرنا أن رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام زار بوروندي في الفترة من ٥ إلى

٦ أيار/مايو للاطلاع مباشرة على أثر الدعم الذي يقدمه صندوق بناء السلام في بوروندي من خلال المشروع المشترك الذي أطلقته هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ لتعزيز الآليات المحلية لمنع نشوب الصراعات وحلها في بوروندي. كذلك من الإيجابي جدا أن التقى رئيس التشكيلة بشبكة من النساء اللواتي يعملن بوصفهن وسيطات في البلد.

في ذلك السياق، نسلط الضوء على دور الشبكة في تمكين المرأة من المشاركة في الحوار في مجتمعاتها المحلية، والاضطلاع بدور في بناء السلام. ومع ذلك، ندرك أيضا التحديات التي تواجهها، مثل تطوير القدرات من خلال تبادل الخبرات مع النساء الأخريات اللواتي يعملن في مجال حل الصراعات في بلدان أخرى، فضلا عن حواجز الاتصالات والنقل، من أجل تيسير الحوار في المجتمعات المحلية، وزيادة الوعي بين النساء الأخريات فيما يتعلق ببناء السلام. لذلك، من الحيوي أن تحظى النساء بالدعم المالي اللازم لزيادة تطوير أنشطتها.

انطلاقا من روح الأخوة والتضامن مع الشعب البوروندي، الذي أقمنا معه مؤخرا علاقات دبلوماسية، تدعو الجمهورية الدومينيكية سلطات بوروندي إلى تنفيذ واحترام المعايير الدولية لضمان وحماية حرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية الوصول إلى المعلومات. ونعتقد أن من المهم إعادة النظر في التدابير الأخيرة التي تعوق حرية التعبير والصحافة من خلال وسائط الإعلام ووسائط التواصل الاجتماعي وجعلها متوافقة مع متطلبات مجتمع اليوم.

كذلك يساورنا قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد باضطهاد الأقليات الدينية. لذلك، نحض الدولة على الوفاء بالتزامها بدعم واحترام وضمان الحرية الدينية، وعدم التمييز على أساس الدين، وتعزيز الاعتراف بأهمية إدماج الأقليات في المجالات الاجتماعية والعامة. وقد أدى نزوح تلك المجتمعات من وطنها إلى سلسلة من الأحداث المأساوية التي تنتهك الحق في حرية التنقل والتعليم والغذاء، من بين أمور أخرى، ليس للبالغين فحسب، بل أيضاً للأطفال. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الدولة أن تضمن العودة الآمنة للذين التمسوا اللجوء بسبب الحالة المزرية في بلدانهم.

بغية التشجيع على تعاون الدول مع الهيئات الدولية والمنظمات غير الربحية التي تعمل على تحسين الحالة في بوروندي، تحث الجمهورية الدومينيكية السلطات البوروندية على التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، وهي تقوم حالياً بتفحص حالات القتل خارج نطاق القضاء، والسجن، والاختفاء القسري، والتعذيب، والجرائم الجنسية، والجرائم المرتكبة على أساس نوع الجنس، والعنف ضد المدنيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان.

أخيرا، نشدد على ضرورة التعاون مع الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية والتي يتمثل هدفها الرئيسي في تقديم الإغاثة إلى السكان المتضررين جراء الحالة الإنسانية الصعبة وحالة حقوق الإنسان. وقد تم منع تلك الجهات الفاعلة من الاضطلاع بعملها، إلى حد اضطرت عنده إلى مغادرة البلد، بينما أصبحت جهات فاعلة أخرى ضحية للاعتقالات التعسفية.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكر السيد أوسكار فرناندیز – تارانكو، الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، والسيد إسماعيل شرقي، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، والسفير يورغ لاوبر، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطاتهم التي أطلعتنا على آخر التطورات بشأن الحالة في بوروندي.

نقدر جهود وعمل السيد بنجامين مكابا، ميسر الحوار بين البوروندیين، الذي قدم تقريره النهائي في مؤتمر القمة الإقليمي لجماعة شرق أفريقيا، والذي تزامن مع انتهاء فترة ولايته. ونأمل أن يواصل العمل من بعده فخامة السيد يويري موسيفيني، رئيس أوغندا، الرئيس الحالي لجماعة شرق أفريقيا، للإبقاء على دعم

الحوار بين البوروندیین قبل الانتخابات المقبلة المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٠.

كما قلنا مرارا، نعتقد ولدينا اقتناع بأن احترام النظام الدستوري لكل بلد يُحَدد ويؤيد ما يكون عليه شكل الدول الحديثة اليوم، وبالتالي يضمن استقرارها وتعدديتها. ونقدر الجهود التي بذلها أصحاب المصلحة المشاركون في الحوار بين البوروندیین، وهي جهود أدت إلى توقيع خريطة طريق كايانزا للانتخابات العامة لعام ٢٠٢٠ وتعيين الأعضاء الجدد في اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. ونشجع الحكومة وجميع المعنيين على مواصلة تعزيز الحوار بين البوروندیین، بغية تولي البوروندیین أنفسهم زمام المبادرة في العملية وإجراء انتخابات شفافة وسلمية وتشمل الجميع.

في ذلك السياق، يجب أن نعترف بأن بوروندي تعود اليوم إلى الحياة الطبيعية بعد محاولات جرت لزعزعة استقرارها في أعقاب انتخابات عام ٢٠١٥. واليوم، لدى بوروندي مؤسسات منتخبة ديمقراطيا في جميع أنحاء البلد. وستتجدد بنفس الطريقة في انتخابات عام ٢٠٢٠، التي تجري التحضيرات لها في مناخ سلمي وهادئ. وينبغي لنا في هذه المرحلة أن نعرب عن ارتياحنا للإرادة السياسية القوية التي أبدتها حكومة بوروندي من خلال التمويل الكامل للعملية الانتخابية التي ستتوج بانتخابات عام ٢٠٢٠، مما يظهر رغبتها في تولي زمام عملية الانتخابات.

لذلك، يهنئ وفدنا حكومة بوروندي على ما تتحلى به من مستوى رفيع من الإرادة السياسية لاستعادة الاستقرار السياسي الذي يسود اليوم ذلك البلد الشقيق في وسط أفريقيا، وضمان استتباب هذا الاستقرار. ووفدنا ليس الوحيد الذي يعرب عن هذه التهاني لحكومة بوروندي، فقد أشاد مؤتمر القمة الثاني والثلاثون لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، الذي انعقد في أديس أبابا في بداية العام، بجهود حكومة بوروندي في التحضير لانتخابات حرة وديمقراطية وسلمية في عام ٢٠٢٠ عن طريق إنشاء آليات مناسبة وفقا لاتفاق أروشا للسلام والمصالحة المبرم في عام ٢٠٠٠.

تعرب جمهورية غينيا الاستوائية عن تقديرها لروح المصالحة والتسامح التي تسود حاليا بوروندي في أعقاب عودة خمسة من الزعماء السياسيين من المنفى، بمن فيهم الرئيس السابق سيلفستر نتيبانتونغانيا، والنائب الثاني للرئيس السابق أليس نزوموكوندا، من بين آخرين، بناء على دعوة من السلطات وتقديم ضمانات لأمنهم وحماية أراضيهم، والاعتراف بالمؤتمر الوطني من أجل الحرية، وهو حزب معارض جديد بقيادة أغاثون رواسا. هذه الحقائق، إلى جانب الإفراج في العام الماضي عن أكثر من ٢ ٠٠٠ سجين، بمن فيهم المتمردون الذين شاركوا في المظاهرات العنيفة التي جرت في عام ٢٠١٥، ومساهمة بوروندي بأكثر من ٦ ٠٠٠ جندي في بعثات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وعودة ٢١٠ ٠٠٠ لاجئ منذ عام ٢٠١٦ حتى الآن، كلها تمثل مظاهر حقيقية وملموسة على تطور إيجابي جداً في الحالة في هذا البلد الواقع في وسط أفريقيا.

إن جمهورية غينيا الاستوائية تشعر بالتشجيع كثيرا إذ تلمس تلك التطورات الإيجابية للغاية في الحالة في بوروندي. وينبغي للسلام والهدوء السائدين حاليا في ذلك البلد أن يحفزا مجلس الأمن على النظر بجدية في إزالة بوروندي من جدول أعماله وتخصيص موارد الأمم المتحدة المفردة حاليا لتلك الحالة لبلدان أخرى تواجه أزمات كبيرة وتحتاج إلى دعم أكبر من الأمم المتحدة.

وتؤيد غينيا الاستوائية جهود المجتمع الدولي في السعي للتوصل إلى نهاية سلمية للنزاعات، والتزامه ببناء وتوطيد مجتمعات سلمية مستقرة وتنعم بالرخاء، تعطي الأولوية للمصلحة الوطنية والتعايش بين مؤسسات اجتماعية سياسية وثقافية تتسم بالشفافية والنزاهة وشمول الجميع. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن أي مبادرة تهدف إلى بناء السلام، واستعادة الشرعية الدولية، وتؤيد

التوصل إلى نهاية سلمية للنزاعات عبر المفاوضات، ستحظى دوما بدعم جمهورية غينيا الاستوائية الكامل.

وقد كان انتخاب بوروندي عضوا في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في الدورة العادية الثانية والثلاثين لمؤتمر جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المعقودة في ١٠ شباط/فبراير في أديس أبابا، انعكاسا حقيقيا للحالة الراهنة في البلد. لذا، فإننا نؤكد مرة أخرى على ضرورة قيام مجلس الأمن برفع بوروندي من جدول أعماله، حيث إن الحالة الراهنة في البلد لم تعد تمثل أي تهديد للسلم والأمن الدوليين.

إن إطلاق وتنفيذ خطة التنمية الوطنية لبوروندي أمر بالغ الأهمية من أجل تحقيق التنمية في البلد في إطار أهداف خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ونعتقد أنه إذا أردنا تحقيق أفريقيا التي نصبو إليها بحلول عام ٢٠٦٣، فعلينا أن نوحد قوانا لتيسير إرساء آليات لإزالة العوائق التي تعترض سبيل تحقيق الدول لتنميتها.

وفي الختام، يجب أن يواصل المجتمع الدولي بحزم تقديم الدعم للحكومة والأطراف الأخرى المشاركة مباشرة في تعزيز تدابير بناء الثقة من أجل كفالة تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات سلمية؛ والالتزام بالدستور وخريطة الطريق للنقل السلمي للسلطة في جو من السلام والوفاق الوطني؛ وقبل كل شيء، دعم الحكومة في إعادة إدماج اللاجئين الذين يعودون إلى البلد طوعا وبأعداد غفيرة. ولذلك، فمن المهم أن تكثف حكومة بوروندي تعاونها مع المجتمع الدولي والاتحاد الأفريقي على وجه الخصوص.

السيد كلاي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات إلينا بعد ظهر اليوم.

تشاطر المملكة المتحدة المتكلمين الآخرين اليوم تطلعهم إلى إجراء انتخابات سلمية ونزيهة وشاملة للجميع في العام القادم، وإنهاء الأزمة الإنسانية والسياسية والمتعلقة بحقوق الإنسان في بوروندي. ومع ذلك، منذ آخر جلسة عقدناها بشأن هذا البند (S/PV.8465)، لم يحرز أي تقدم في تأمين التوصل إلى حل للأزمة السياسية يحظى بدعم جميع الأطراف البوروندية قبل الانتخابات. ويؤسفنا كثيرا عدم إحراز تقدم في الحوار بين الأطراف البوروندية كما أوضح مفوض الاتحاد الأفريقي شرقي اليوم. وإذا لم تتم تسوية الحالة السياسية، سيظل هناك خطر حقيقي بنشوب العنف وزيادة انتهاكات حقوق الإنسان وتفاقم الأزمة الإنسانية، مما يهدد السلام والاستقرار في بوروندي والمنطقة.

لقد رأينا من قبل، من خلال اتفاق أروشا للسلام والمصالحة، أن من الممكن إيجاد حل عن طريق القيادة الموحدة والفعالة من جانب بوروندي والمنطقة. ولذلك، ندعو المنطقة، ولا سيما جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي وبوروندي، إلى إظهار القيادة مرة أخرى، بدعم من المبعوث الخاص إلى بوروندي. ونؤكد على تأييد المملكة المتحدة للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص كافاندو، ونشدد على ضرورة أن يتماشى أي حل مع روح اتفاق أروشا. وتظل المملكة المتحدة على استعداد لاستعراض النهج الذي تتبعه إزاء بوروندي، بما في ذلك تأييدها للتدابير المتخذة من خلال الاتحاد الأوروبي بمجرد اتخاذ خطوات ملموسة لتحسين الحالة السياسية الراهنة وحالة حقوق الإنسان.

تمثل انتخابات العام المقبل في بوروندي منعطفا حاسما لتطورها السياسي. وهناك فرصة لتحقيق انتقال ديمقراطي للسلطة في بوروندي لأول مرة خلال ١٤ عاما. ونحيط علما بالاستعدادات الإدارية التي تم القيام بها، على النحو الذي بينه الأمين العام المساعد فرناندیث – تارانكو بعد ظهر هذا اليوم، لكننا لا نزال نشعر بالقلق جراء القيود الأوسع نطاقا المفروضة على الحريات السياسية التي لا غنى عنها لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

وعلى وجه الخصوص، منذ آخر جلسة عقدها مجلس الأمن في شباط/فبراير، اتخذت حكومة بوروندي القرار المخيب للآمال المتمثل في إلغاء ترخيص عمل هيئة الإذاعة البريطانية. وقد أدلى أيضا مسؤولون في اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بتصريحات تبعث على القلق إذ إنها تقترح فرض قيود على وسائط الإعلام البوروندية. وندعو حكومة بوروندي إلى التحاور مع هيئة الإذاعة البريطانية لإعادة ترخيص عملها والالتزام بتمكين بيئة وسائط إعلام مستقلة في بوروندي.

وأخيرا، أود أن أشدد على أن المملكة المتحدة يساورها القلق إزاء الحالة الإنسانية في بوروندي، ونؤكد على أهمية الحفاظ على الدعم الدولي للجهود الإنسانية. يقدّر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن ١,٨ مليون بوروندي – حوالي ١٥ في المائة من السكان – سيحتاجون إلى مساعدة إنسانية في عام ٢٠١٩. وحتى ٣١ آذار/مارس كان هناك حوالي ٠٠٠ ١٢٥ بوروندي لا يزالون مشردين داخليا. وأود بصفة خاصة لفت الانتباه إلى الحالة الهشة التي يواجهها اللاجئون والإشادة بعمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، التي تساعد ٠٠٠ ٣٥٠ لاجئ من خلال خطة إغاثة اللاجئين البوروندیين.

في الختام، ومع إجراء الانتخابات في العام القادم في خضم هذه الحالة السياسية والإنسانية الهشة، من الأهمية بمكان أن يُبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره وأن يشارك في دعم الجهود الرامية إلى إيجاد حل لبناء الاستقرار في بوروندي.

السيد هنتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر جميع مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم اليوم. ونرحب أيما ترحيب بمنظور مفوض الاتحاد الأفريقي شرقي ورؤيته تجاه السبل الممكنة للمضي قدما، وهما ما حددهما بعد ظهر هذا اليوم.

ما فتئت الولايات المتحدة تشعر بخيبة الأمل إزاء عدم إحراز تقدم منذ مؤتمر القمة العادي العشرين لرؤساء دول جماعة شرق أفريقيا المعقود في ١ شباط/فبراير. ولا يبدو أن القيادة الإقليمية قد اتخذت أي خطوات منذ آخر جلسة عقدها المجلس بشأن بوروندي في شباط/فبراير (S/PV.8465)، على الرغم من أن البوروندیين مستمرون في الفرار من البلد في ظل الضغوط السياسية.

وتفيد مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أنه على الرغم من مساعدة ٨ ٢٥٣ لاجئا بوروندیا على العودة الطوعية خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل، فإن ٢ ٥٦٩ شخصا فروا من بوروندي للمرة الأولى خلال الفترة الزمنية نفسها. ومع أخذ هذا التشرد المستمر في الاعتبار، فإننا ندعو جماعة شرق أفريقيا إلى تنشيط المحادثات. ومن الأهمية بمكان أن تلتزم جميع الأطراف بالعملية التي تقودها جماعة شرق أفريقيا وأن تتوصل إلى اتفاق قبل انتخابات عام ٢٠٢٠.

ويكتسي الحيز المدني والسياسي أهمية بالغة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وللأسف، فإن استمرار ورود تقارير تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان يلقي بظلاله على بوروندي وتحضيراتها للانتخابات. إن حالات الاعتقال خارج نطاق القانون وأعمال الضرب والتخويف والاختطاف، ولا سيما من جانب جناح الشباب في حزب إمبونيراكور الحاكم، تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في البلد.

وحرية الصحافة أمر لا غنى عنه بالنسبة للديمقراطية. ونحث الحكومة البوروندية على احترام حرية التعبير والسماح للصحفيين بالعمل بشكل مستقل وبدون خوف من العنف أو الإغلاق القسري بسبب تقاريرهم. ونحث أيضا حكومة بوروندي على معالجة التقارير المستمرة والموثوقة عن عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة وتجنيد المقاتلين وأنشطة الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي التي ترتبط ببوروندي. لقد حان الوقت لتفي كافة الأطراف في الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

لعام ٢٠١٣، بالتزاماتها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المجاورة، وعدم تقديم الدعم للجماعات المسلحة أو توفير الملاذ الآمن لها.

وأمام منطقة البحيرات الكبرى فرصة لتتحول إلى مركز مترابط ينعم بالسلام والازدهار. ويمكن لبوروندي، من خلال حل أزمتها السياسية الداخلية وتعزيز احترامها لحقوق الإنسان، أن تؤدي دورا محوريا في ذلك الجهد.

وأخيرا، نشير إلى تأييدنا المستمر للقرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦)، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن الحالة في بوروندي مرة كل ثلاثة أشهر. ونحن نشعر بالقلق إزاء عدم تقديم الأمم المتحدة التقارير في الوقت المناسب كما يطلب المجلس.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين الأمينَ العام المساعد فرناندیث – تارانكو، ومفوض الاتحاد الأفريقي شرقي والسفير لاوبر على إحاطاتهم. وترحب الصين بالزيارة التي قام بها السفير لاوبر مؤخرا إلى بوروندي، الأمر الذي سيسهم في تعزيز التفاهم المتبادل والتعاون بين بوروندي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل.

لقد ظلت الحالة السياسية والأمنية في بوروندي مستقرة، في السنوات الأخيرة، وما فتئت الحكومة تبذل جهودا لتنفيذ اتفاق أروشا للسلام والمصالحة بغية تعزيز المصالحة بين مختلف المجموعات العرقية في البلد وللحفاظ على الاستقرار الداخلي. ووضعت الحكومة خطة تنمية عشرية للفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٧، وما فتئت تتعاون بنشاط على الصعيد الدولي على الجبهتين الاقتصادية والاجتماعية. وعاد، خلال السنوات الأربع الماضية، أكثر من ٦٠ ٠٠٠ من اللاجئين البوروندیين طوعا إلى ديارهم من البلدان المجاورة، مما يبرهن على استمرار التحسن في الحالة في بوروندي والتطلعات القوية للحكومة والشعب إلى السلام والتنمية. غير أنه لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في بوروندي من دون دعم ومساعدة من المجتمع الدولي.

وتعتقد الصين أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعطي الأولوية لجهوده في مجالين. فيجب عليه أولا، أن يبدي احتراما حقيقيا لتولي بوروندي للقيادة وإمساكها بزمام الأمور وأن يهيء بيئة خارجية تفضي إلى كفالة تحقيق السلام والاستقرار في البلد. وقد بدأت الحكومة البوروندية، في نهاية العام الماضي، تحضيراتها لانتخابات عام ٢٠٢٠. ووضعت خارطة طريق، من خلال مشاورات مع مختلف الأحزاب السياسية في البلد، وأنشأت لجنة انتخابية وطنية مستقلة والتزمت بتوفير كل التمويل اللازم للانتخابات، وهو ما يبرهن تماما على قدرة وعزم بوروندي حكومة وشعبا على حل مشاكلها بنفسها.

وبما أن الانتخابات تمثل شأنا داخليا لأي بلد، من المهم كفالة أن يحترم المجتمع الدولي تماما قيادة بوروندي لانتخاباتها وامتلاك زمامها، وأن يقدم المساعدة وفقا لاحتياجات الحكومة. وقد قالت حكومة بوروندي عدة مرات أن الحالة فيها لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الإقليميين، وأنه لا ينبغي لمسألة بوروندي أن تظل مدرجة في جدول أعمال المجلس. وينبغي للمجلس أن يهتم بجدية بآراء بوروندي وأن يجري تعديلات ملائمة وفي الوقت المناسب في ضوء آخر التطورات.

ثانيا، من أجل مواصلة زيادة المساعدة الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية المقدمة إلى بوروندي، نأمل أن يفي المجتمع الدولي والشركاء الدوليون بالتزاماتهم في الوقت المناسب وأن يدعموا العودة المستمرة للاجئين البوروندیين وأن يساعدوا البلد على التعافي الاجتماعي والاقتصادي. وينبغي للمنظمات والوكالات الدولية ذات الصلة أن تواصل تعاونها الاقتصادي مع بوروندي فضلا عن تقديم المساعدة الإنمائية لها. وتقدر الصين وتدعم الجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام وفريق الأمم المتحدة القطري في تقديم المساعدة المستمرة والبناءة لبوروندي. وظلت

الصين تبذل ما في وسعها، بوصفها داعمة نشطة للعملية السياسية وإعادة الإعمار الوطني في بوروندي، لتقديم المساعدة في العديد من القطاعات، بما في ذلك الزراعة والتعليم وتطوير الهياكل الأساسية. ونقف على استعداد لمواصلة الإسهام في السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في بوروندي.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بعقد هذه الجلسة وبالبيانات المتكاملة التي أدلها بها مقدمو الإحاطات، السيد فرناندیث – تارانكو والسيد شرقي والسفير لاوبر.

تحيط بيرو علما بالتطورات الأخيرة فيما يتعلق بالتحضير للانتخابات العامة في بوروندي، بما في ذلك اعتماد قانون الانتخابات وإعلان الرئيس نكورونزيزا الهام أنه لن يترشح للانتخابات. ويحدونا الأمل في أن تُتبع تلك الإجراءات بأخرى تكفل بدء عملية شفافة شاملة وذات مصداقية، تمشيا مع خارطة طريق كايانزا، وأن يُترجم ذلك إلى توطيد فعال لسيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية في البلد. وسيكون من المهم بصفة خاصة تعزيز وضمان المشاركة الحرة والكاملة لجميع القوى في بوروندي في الحياة السياسية. وسيتوقف نجاح هذه الجهود إلى حد كبير على دعم المجتمع الدولي، ولا سيما على المتابعة والدعم من الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا، اللذين يتحملان مسؤولية أساسية في هذه العمليات. وكذلك نرى أن من الضروري تكثيف الجهود على وجه السرعة وبصورة متزامنة لتنشيط الحوار بين الأطراف البوروندية، كمنبر مثالي للتعهد بالتزامات سياسية من شأنها أن تساعد في تعزيز السلام المستدام.

وبالإضافة إلى ذلك، وتمشيا مع اتفاق أروشا للسلام والمصالحة، نشدد على أهمية عملية المصالحة الوطنية، ولا سيما عمل لجنة الحقيقة والمصالحة، بوصفها الهيئة المسؤولة عن إرساء الأسس التي تمكن الشعب البوروندي من الثقة مرة أخرى في مؤسساته. وكذلك سيكون من المهم للغاية تفادي أي تصعيد جديد لأعمال العنف العابرة للحدود التي تهدد استقرار وأمن البلد والمنطقة، ونرحب بالتقدم المحرز على صعيد المجتمع المحلي في حل النزاعات، ولا سيما مشاركة المجموعات النسائية كجهات وسيطة، وهي المدعوة، إلى جانب الشباب، إلى المشاركة بنشاط أكبر في العمليات السياسية في البلد.

وتلاحظ بيرو بقلق استمرار ورود تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان في بوروندي، وتشدد على أهمية التحقيق في هذه التقارير على النحو الواجب ومساءلة ومعاقبة المسؤولين عنها. وكذلك نحث حكومة بوروندي على تعزيز تعاونها مع مختلف آليات حماية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ومع منظمات المجتمع المدني المستقلة.

ونشدد كذلك على الحاجة الملحة إلى معالجة الحالة الإنسانية في نفس الوقت، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالآلاف من اللاجئين والمشردين داخليا. وذلك يعني ضمان توافر الموارد المالية، وفي المقام الأول توفر الإرادة السياسية اللازمة لتمكينهم من العودة بأمان وكرامة، بهدف إعادة إدماجهم في البلد وفق المعايير المقبولة دوليا. ونشدد على أهمية تنفيذ خطة الإقليمية لإغاثة اللاجئين في بوروندي للأعوام ٢٠١٩-٢٠٢٠ وضمان الدعم القيم من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

وكذلك، فإن تنفيذ خطة بوروندي للتنمية الوطنية للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٧ وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ يكتسي أهمية بالغة بوصفهما صكين مهمين يمكن أن يسهما في استقرار بوروندي السياسي وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية في الأجلين المتوسط والطويل.

في الختام، أود أن أعيد تأكيد التزام بيرو بتحقيق السلام الدائم في بوروندي، وبالتالي الإسهام في الاستقرار الإقليمي ودعم العمل الهام الذي يقوم به المبعوث الخاص ميشيل كافاندو نحو تحقيق هدفنا المشترك.

السيد ريبكن (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الأمين العام المساعد أوسكار فرناندیث – تارانكو والسيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، والسيد يورغ لاوبر، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام والممثل الدائم لسويسرا، على إحاطاتهم الشاملة.

وبصراحة، إننا لا نفهم تماما الدوافع التي حدت بزملائنا في مجلس الأمن إلى الإصرار على عقد جلسة اليوم. فكلنا نعلم أنه من حسن الحظ أنه مر وقت طويل على المجتمع الدولي لم يتلق فيه أي أنباء مثيرة للقلق من بوروندي. ونحن نعلم من الدبلوماسيين في بوجومبورا أن الحالة هناك هادئة وأن الأمور في طريق عودتها إلى طبيعتها. ونود أن نشير إلى استقرار الحالة الأمنية والانخفاض الكبير في أعمال العنف، بما في ذلك الهجمات على الهياكل الأساسية المدنية من قبل المعارضة الراديكالية. ويعود اللاجئون من البلدان المجاورة إلى بوروندي، وتتوقف سرعة تلك العملية كليا على توافر الموارد اللازمة لتوطينهم.

ونود مرة أخرى أن نذكر المجلس بحدث رئيسي شهدته عملية التسوية بين الأطراف البوروندية قبل عام. فقد أجري الاستفتاء الدستوري في جو من الهدوء بمشاركة أغلبية ساحقة من سكان بوروندي. ونلاحظ أن أغلبية المصوتين أيدوا الإصلاح الدستوري – أكثر من ٧٣ في المائة – وسبق الاستفتاء نفسه حملة إعلامية ديمقراطية وشفافة.

وإننا ندعو مرة أخرى إلى احترام سيادة بوروندي. فالاتحاد الروسي يعارض معارضة قاطعة أي تدخل في الشؤون الداخلية للبلد، بما في ذلك في سياق الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٠. وكما نعلم، فإن شعب بوروندي يحضر فعلا بنشاط للانتخابات. وعلى وجه التحديد، وُضعت خطط بالفعل لتمويل الانتخابات من الميزانية الوطنية.

وقد بدأت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة عملها بالفعل، وأجاز البرلمان تعديلات لقانون الانتخابات بأغلبية ساحقة. ومن المهم أيضا أن يكون هناك حوار مستمر بين القوى السياسية في البلاد، كما يتجلى في اعتماد خارطة طريق كايانزا من قبل غالبية الأحزاب السياسية. ونحث السلطات والمعارضة على الامتناع عن الخطاب السلبي المتبادل والتركيز على التحضير للانتخابات. والسبب الأولي للنزاع بين القوى السياسية البوروندية قد ولى منذ وقت طويل. وقدم الرئيس نكورونزيزا وعودا متكررة بأنه لن يخوض الانتخابات المقبلة.

ونعتقد أن الحكومة الوطنية البوروندية في الوقت الحالي تحتاج بشكل خاص إلى الدعم على الجبهة الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد بوجمبورا لخطة تنمية وطنية للفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٧. ونعتقد أنه يمكن إحراز مزيد من التقدم في هذا المجال من خلال رفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على بوروندي، بما يتماشى تماما مع قرارات مؤتمري قمة الاتحاد الأفريقي في نواكشوط في تموز/يوليه ٢٠١٨ وأديس أبابا في شباط/فبراير من هذا العام.

وعموما، فإننا نؤمن إيمانا راسخا بأن الحالة في بوروندي لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. واهتمام مجلس الأمن المستمر بها لم يأت إلا بنتائج عكسية، ومناقشاتنا لم تفعل شيئا سوى مساعدة المعارضة غير المتصالحة على جعل العمليات السياسية الداخلية في البلد أكثر صعوبة. ومن الضروري رفع بوروندي من جدول أعمال المجلس المثقل بالفعل.

السيد هيوسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، قلتم في البداية إن على جميع المتكلمين ألا يتجاوزوا الخمس دقائق، وأنا لا أمانع إن أعدتم إلينا الساعة الرملية لمساعدتنا في ذلك.

وعلى خلاف زميلي الروسي، أعتقد أنه من المناسب تماما إعادة هذه المسألة إلى جدول الأعمال، لأننا نعتقد أنها ما زالت تمثل تهديدا للسلام والأمن. فالأزمة السياسية الداخلية في بوروندي لم تحل، وحالتها الأمنية متقلبة وهناك توترات في

المناطق المجاورة. أعلم أن صديقنا سفير بوروندي، الذي يرى أنه لا ينبغي أن تناقش هذه المسألة هنا، يتشاطر أيضا هذا العزوف عن إدراجها على جدول أعمالنا. لكن بادئ ذي بدء، كما سمعنا اليوم، ما زال هناك عدد من الأزمات، المحلية والإقليمية. وسمعنا بكل وضوح كيف أن الجميع في المنطقة ومن الأمم المتحدة على استعداد لتقديم يد العون. وكان من المشجع للغاية أن نسمع ما تقوم به جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ولجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام.

وهذه المشاركة الدولية ضرورية لتحقيق ما يحتاجه البلد، وهو إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، وتعزيز عملية المصالحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. سمعنا الأرقام المتعلقة بعدد اللاجئين، وكذلك الآثار المترتبة على تغير المناخ. ويجب إعادة إدماج اللاجئين وتعزيز مشاركة المرأة والشباب. وفي هذا الصدد، أناشد سفير بوروندي أن يتقبل هذا الدعم. وفي الوقت نفسه، أشجع أيضا من هم في المنطقة المجاورة، بما في ذلك جماعة شرق أفريقيا والأطراف الضامنة لاتفاق أروشا للسلام والمصالحة، على مواصلة انخراطهم ريثما يتأكد إحراز تقدم.

إن عدم استقبال الرئيس السابق كافاندو خلال زيارته الأخيرة إلى بوروندي أمر مؤسف للغاية. وقد استمعت إلى زميلي من جنوب أفريقيا الذي قال بوضوح إن الرئيس كافاندو يقوم بعمل بالغ الأهمية هناك. وعليه، فإنني أحث بوروندي مرة أخرى على مواصلة الإعداد للانتخابات. والخطوات الأولية التي اتخذت في هذا الشأن أمر جيد جدا، لكننا نسمع أيضا تقارير عن اعتقال سياسيين معارضين. ووفقا للقانون البوروندي، لا يسمح للفاعلين السياسيين في المنفى بالترشح للانتخابات. وندعو كذلك إلى السماح لوسائط الإعلام المستقلة – وليس هيئة الإذاعة البريطانية فحسب – بأن تقدم تقاريرها بحرية.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، استمعت إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية الذين تكلموا عن حالة حقوق الإنسان التي تبعث على القلق، حيث يقولون إن هناك تهديدات للمجتمع المدني والحريات المدنية. لذلك، أناشد السفير أن يبذل قصارى جهده للسماح بعودة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى بوجمبورا.

على صعيد الجبهة الاجتماعية – الاقتصادية، أريد أيضا تأييد ما ذهب إليه السفير لاوبر بشأن الحاجة إلى دعم خطة التنمية الوطنية. وصندوق بناء السلام مستعد لذلك. مرة أخرى، أعتقد أن المجتمع الدولي يريد دعم بوروندي. نحن لسنا أعداء لها، بل إننا ندعمها. نريدها أن تمضي في الاتجاه الصحيح، ولهذا فهي تحتاج إلى الانتخابات والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية واحترام حقوق الإنسان والتعددية.

السيد شهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم المفيدة والشاملة التي تخبرنا أن الحالة في بوروندي لا تزال هادئة نسبيا، وهذا مؤشر جيد. وقد لاحظنا أيضا أن تقرير العام الماضي أشار إلى أن البلاد يسودها سلام نسبي. ونامل أن يستمر ذلك.

وإذ نتطلع إلى انتخابات ٢٠٢٠، نرحب بمبادرة تولي الملكية الوطنية لها والمسؤولية المالية عنها. ونلاحظ أنه لا يزال هناك عمل يتعين القيام به، ونحث حكومة بوروندي على العمل مع آليات الأمم المتحدة في المنطقة. ونتفق مع السيد شرقي على أن انتخابات ٢٠٢٠ ينبغي أن تمثل حافزا للوحدة في بوروندي. وعلى هذا الأساس، سأطرح ثلاث نقاط وثيقة الصلة اليوم.

أولا، ينبغي إعطاء المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مساحة كافية لدعم بوروندي. وننوه بجهود الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا، ونحيط علما بالتقرير النهائي عن عملية الحوار بين البوروندييين التي تقودها الجماعة إلى مؤتمر القمة المعقود في أروشا في وقت سابق من هذا العام. وفي هذا الصدد، تقر إندونيسيا بالجهود التي يبذلها الوسيط، الرئيس الأوغندي يويري موسيفيني، والميسر بنجامين مكابا، الرئيس السابق لجمهورية

تنزانيا المتحدة، فضلا عن عمل المبعوث الخاص، الرئيس السابق ميشيل كافاندو رئيس تشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام.

ثانيا، تدعو إندونيسيا إلى زيادة المساعدة الإنسانية المقدمة إلى بوروندي. ونلاحظ بحذر أنه وفقا لتقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فإن عودة اللاجئين إلى بوروندي ستبلغ ذروتها في عام ٢٠١٩ لتصل إلى أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من العائدين، مقارنة بـ ٥٨ ٢٦٢ في عام ٢٠١٨. وشهد شهر أيار/مايو ذروة العودة في السنة الماضية. وأحطنا علما بأن المشاريع الابتكارية العابرة للحدود التي يدعمها صندوق بناء السلام قد حسنت التعايش بين العائدين واللاجئين والمجتمعات المضيفة في المناطق المستهدفة. لكن من المؤسف أن نسمع أن خطة الاستجابة الإقليمية لإغاثة اللاجئين في بوروندي هي من بين أقل النداءات تمويلا في العالم. وأحث البلدان على مواصلة تقديم الدعم والوفاء بالتزاماتها تجاه بوروندي.

ثالثا، يجب أن نضمن عدم حدوث انتكاسات في بوروندي حتى بعد عام ٢٠٢٠. ودور لجنة بناء السلام في هذا الصدد بالغ الأهمية بالفعل، ولذلك نرحب بتوصيات لجنة بناء السلام، التي شرحها السفير لاوبر وتشمل تشجيع بوروندي على تحديد أنواع المساعدة التي تحتاجها في التحضير لانتخابات ٢٠٢٠، وتشجيع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف من أجل تهيئة الظروف المؤدية إلى استئناف المساعدة المعلقة، بما في ذلك عودة اللاجئين، وتعزيز المصالحة والحوار بين جميع أصحاب المصلحة للحد من التوترات. وفي هذا الصدد، فإن لجنة بناء السلام سيكون لها بكل تأكيد دور أكثر أهمية في بوروندي في المستقبل. وينبغي أن يكون مجلس الأمن قادرا على دعم دور لجنة بناء السلام عن بعد والمساعدة في جهود بناء السلام في بوروندي. وبتوفير ذلك الحيز، فإننا بالتأكيد سنعزز عملنا الجماعي في بوروندي ونسهم فيه، والهدف منه منع العودة إلى الصراع.

وإندونيسيا تؤكد دعمها الكامل لعمل لجنة بناء السلام، وتشجع الشركاء والمانحين على مواصلة الوفاء بالتزاماتهم تجاه صندوق بناء السلام. إن السلام ترف يصعب الحصول عليه، والحفاظ عليه وإدامته أكثر صعوبة. وتتطلع إندونيسيا إلى العمل مع بوروندي بوصفنا شريكتين، علاوة على تقاسم خبرتنا الوطنية.

السيد ليفيتسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أشكر الأمين العام المساعد فرناندیث – تارانكو، والسفير لاوبر ممثل سويسرا، ومفوض الاتحاد الأفريقي على إسهاماتهم القيّمة في مناقشتنا.

ونتفق مع الوفود الأخرى التي أكدت أن هناك ما يبرر تماما مناقشة المجلس للحالة في بوروندي، لا سيما في سياق الاستعداد للانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٠. وبالتالي، فإن بوروندي تكتسي أهمية حاسمة في مجال السلم والأمن في المنطقة. وأود أن أشدد على أننا هنا في المجلس لأجل مساعدة بوروندي على تعزيز السلم والاستقرار في أراضيها وتحسين رفاه شعبها.

ومثلما أوضحت كثير من الوفود، بما فيها وفد جنوب أفريقيا، فلا تزال المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تضطلع بدور أساسي في التصدي للتحديات التي يواجهها الشعب البوروندي. وفي ذلك السياق، تثني بولندا على الجهود التي بذلتها جماعة شرق أفريقيا حتى الآن لتمكين الحوار البوروندي الشامل. ونواصل أيضا تشجيع جميع الشركاء الإقليميين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، على المشاركة في عملية الوساطة التي قد تؤدي إلى وضع خريطة طريق تحظى بالقبول على نطاق واسع، وتمهد بذلك الطريق المؤدي إلى إجراء انتخابات ذات مصداقية في عام ٢٠٢٠.

وأثارت وفود عُدة أيضا المسألة الهامة المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في بوروندي. وأود مرة أخرى أن أكرر القول بأننا ننظر إلى حقوق الإنسان باعتبارها إحدى الركائز التي تقوم عليها منظومة الأمم المتحدة. وترتبط حقوق الإنسان ارتباطا

وثيقا بالسلام والأمن والتنمية، وبالتالي ينبغي تناولها على نحو شامل. وعليه، ندعو سلطات بوروندي إلى استئناف التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وجميع الآليات التابعة لمجلس حقوق الإنسان. ونحث سلطات بوروندي أيضا على أن تتعاون تعاونا كاملا مع لجنة التحقيق المعنية ببوروندي التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان.

وأود أن أضيف أيضا أن سلطات بوروندي ملزمة باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها، بما فيها حريتا التعبير والتجمع على النحو المنصوص عليه في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وغيره من الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة التي تعتبر بوروندي طرفا فيها. وليست هذه مسألة تتعلق بالقيم أو الاختيار، بل هي التزام قانوني. وطالما أصبحت دولة طرفا في صك قانوني ما، فإنها ملزمة بتنفيذ أحكامه.

ويساورنا القلق أيضا إزاء الحالة الإنسانية في بوروندي. وكما سمعنا من الأمين العام المساعد فرناندیث – تارانكو، فلا يزال هناك نحو مليوني شخص معرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي، وهي معلومة مثيرة للقلق الشديد بالنسبة لنا.

ولا يزال المأزق السياسي يعوق تحسين الحالة الإنسانية وتحقيق التنمية في البلد. ونثني في هذا السياق، على الجهود التي تبذلها تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام ورئيسها، السفير لاوبر، بهدف تحسين ظروف المجتمع البوروندي وحياة المواطنين بصورة مستدامة.

ونحث السلطات في بوروندي على تحسين الحكم الرشيد، طالما أن من الصعوبة بمكان تعزيز التنمية وإعمال حقوق الإنسان كافة، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بدون توفر الحكم الرشيد وبناء مؤسسات قوية يعوّل عليها. ونحثها أيضا على ضمان حرية وسائط الإعلام وإتاحة حيز ديمقراطي قبل الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٠.

وختاما، أود التشديد على أن الحوار الشامل بين جميع الأطراف المعنية هو السبيل الوحيد الممكن للتوصل إلى حل دائم للأزمة السياسية. ومن الأهمية بمكان معالجة التحديات الراهنة على أساس مستدام والتمكين من عقد الانتخابات في عام ٢٠٢٠ في ظروف مُرضية. ولطالما تضرر المجتمع البوروندي بشكل مروع على مدى سنوات عدة من النزاع، ولذا يحق له التعبير عن أفضلياته واختيار قيادته الوطنية من خلال انتخابات حرة وعادلة وشاملة للجميع، وفقا لنص اتفاق أروشا وروحه.

الرئيس: سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الكويت.

في البداية، طبعا نشكر السيد أوسكار فرناندیث – تارانكو، الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، والسفير يورغ لاوبر، رئيس تشكيلة بورندي التابعة للجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، والسيد إسماعيل شرقي، مفوض مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على إحاطاتهم القيّمة التي قدموها قبل قليل.

منذ إجراء عملية الاستفتاء الدستوري بتاريخ ١٧ أيار/مايو ٢٠١٨، والذي شاركت فيه أغلب الأحزاب السياسية البوروندية، ما تزال الحالة السياسية تتسم بالهدوء إذا ما قورنت بما كانت عليه في وقت نشوب الأزمة في عام ٢٠١٥. ونتمنى أن تسود حالة الهدوء تلك في جمهورية بوروندي إلى حين انعقاد الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٢٠، والتي نأمل أن تعقد بصورة شاملة لجميع فئات الشعب البوروندي، وبمشاركة كافة الأحزاب السياسية، وأن تكون انتخابات حرة، نزيهة وشفافة وذات مصداقية، وأن تّضمن فيها حرية التعبير ومشاركة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك شريحة الشباب والمرأة والمنظمات الإقليمية والدولية.

كما أود أن أشيد بالجهود التي تبذلها حكومة بوروندي في سبيل الدفع بالعملية السياسية، كاعتماد خارطة طريق قبل الانتخابات في عام ٢٠٢٠، وتأسيس لجنة انتخابية

وطنية مستقلة، واتخاذ قرار تمويل انتخابات عام ٢٠٢٠ تمويلا وطنيا كاملا. ولعل إعلان الرئيس نكورونزيزا عدم ترشحه في الانتخابات الرئاسية القادمة أعطى ضمانا هاما لجدية الحكومة البوروندية في عقد الانتخابات الرئاسية في العام المقبل، وتسليم السلطة لرئيس جديد.

وفي هذا الصدد، نود أن نشيد كذلك بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا للتوصل إلى حل سلمي للأوضاع السياسية والأمنية في جمهورية بوروندي من خلال حوار شامل على أساس اتفاق أروشا للسلام والمصالحة. كما نتطلع إلى أن تقوم الدول الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا بتفعيل دور المجموعة والانخراط مع الحكومة البورودنية والمنظمات الدولية والإقليمية ممثلة في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، لتحقيق الاستقرارالمنشود في بوروندي. فالحوار مع دول الجوار والمنظمات الدولية والإقليمية يعتبر أحد أهم مقومات الحل المستدام في بوروندي.

وبالنسبة للأوضاع الأمنية، فقد اتصفت الحالة الأمنية في جمهورية بوروندي خلال الفترة الأخيرة بالهدوء العام، وأخذت بالتحسُّن على الرغم من بعض حوادث أعمال العنف واستمرار أنشطة الجماعات المسلحة. وهنا، نود أن نعرب عن وطيد أملنا بأن تستمر الحالة الأمنية على وضع التحسُّن التي هي عليه الآن منذ بداية عامنا الجاري. ونأمل أن تنتهز الحكومة هذا الوضع والاستقرار النسبي لتكثيف جهود الحوار الوطني لجلب كافة الأطراف السياسية إلى طاولة الحوار والتفاهم، ولضمان إجراء الانتخابات في عام ٢٠٢٠ بصورة آمنة وخالية من أعمال العنف. بالنسبة إلى الأوضاع الإنسانية وحالة حقوق الإنسان ومسألة عودة اللاجئين. إن الأوضاع الإنسانية رغم تحسنها بالمقارنة مع عام ٢٠١٧ وانخفاض نسبة من يعانون من مشاكل الأمن الغذائي، فإنها لا زالت تدعو للقلق في ظل استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف والاختفاء القسري.

فجميع تلك التجاوزات تمثل انتهاكاً لمبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وندعو إلى وقفها ومحاسبة مرتكبيها وتقديمهم إلى العدالة.

وبالنسبة لموضوع عودة اللاجئين التدريجية، بعد الاتفاق الثلاثي الذي وُقع بين تنزانيا وبوروندي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فأود أن أؤكد على ضرورة تكثيف جهود وأنشطة الحكومة البوروندية الخاصة بإعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للاجئين العائدين واستمرار توفير الضمانات اللازمة لعودة اللاجئين إلى ديارهم.

وأودّ أن أؤكد، فيما يتعلق بالأوضاع التنموية والاقتصادية والاجتماعية، أن جهود التنمية والإصلاح هي عوامل رئيسية لأي حكومة ترغب في تطوير مجتمعها والنهوض به نحو مستقبل آمن. ولعلّ اعتماد حكومة جمهورية بوروندي بتاريخ ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٨ خطة تنموية للعشر سنوات القادمة تحت شعار خطة التنمية الوطنية لبوروندي، وأهدافها مرتبطة بمبادئ التنمية المستدامة وتركّز على تنمية المناطق الريفية في بوروندي، خطوة في الطريق الصحيح نحو الإصلاح والنهوض بالمستوى المعيشي والاقتصادي للشعب البوروندي وتحقيق المنفعة المتبادلة بين جميع فئات المجتمع. ولذلك، نتطلع إلى أن تحقق الخطة تطوراً ملحوظاً في الاقتصاد البوروندي وأن تساهم في استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية والإنسانية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد شينغيرو (بوروندي) (*تكلم بالفرنسية*): بما أن هذه أول مرة آخذ فيها الكلمة في ظل رئاستكم، سيدي، أود أن أعرب عن أحر التهاني لكم شخصياً ولبلدكم، الكويت، على توليكم المستحقّ لرئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. وإني إذ أدرك التزامكم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون على الصعيد الدولي، يسرني بصفة خاصة أن أراكم

تترأسون المجلس للمرة الثانية خلال عضويتكم ومدتها سنتان. وأودّ أيضاً أن أشكر زميلي السيد يورغ لاوبر، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، على إسهامه البنّاء في هذه المناقشة بعد الزيارة التي قام بها إلى بوروندي في الفترة من ٦ إلى ١٠ أيار/مايو. وأود أيضاً أن أشكر مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، صديقي وأخي العزيز السيد إسماعيل شرقي، على إسهامه في هذه الإحاطة عن طريق الفيديو من مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، على الرغم من أنه حاد في بعض ملاحظاته بشكل خطير عن القرار الذي اتخذه رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي خلال مؤتمر القمة المعقود في ١٠ و ١١ شباط/فبراير.

فقد صاغ رؤساء الدول رسالة من أربع نقاط خلال مؤتمر القمة. حيث هنؤوا أولاً حكومة بوروندي على أعمالها التحضيرية للانتخابات المقررة في عام ٢٠٢٠. وثانياً، رحّب رؤساء الدول والحكومات بإعلان الرئيس بيير نكورونزيزا عن أنه لن يترشّح لانتخابات عام ٢٠٢٠. وثالثاً، أطلقوا نداء لإجراء انتخابات سلمية في بوروندي. ورابعاً وأخيراً، دعوا إلى رفع الجزاءات التي تُثقل كاهل بوروندي. تلك هي النقاط الموضوعية الأربع للقرار المتخذ في مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير، فيما كانت تعليقات السيد إسماعيل شرقي متصلة بما قيل خلال مؤتمر القمة الذي عُقد في نواكشوط في عام ٢٠١٨ – أي قبل عام. وأعتقد أن الخبير الذي أعدّ بيانه قد استخدم مضمون مؤتمر قمة عام ٢٠١٨ بدلاً من المؤتمر المعقود قبل ثلاثة أشهر. ولذلك، نرى أن القرار الذي اتّخذه رؤساء الدول خلال مؤتمر القمة له الأولوية على الاعتبارات الأخرى ويُبطل ما قالته أمانة الاتحاد الأفريقي. وقد أردتُ أن أوضح هذا الفارق قبل الاستمرار في بياني.

وأخيرا، أود أن أشكر أعضاء المجلس الآخرين الذين يبذلون كل جهد ممكن لدعم الامتثال لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة في تعامل المجلس مع الحالة في بوروندي.

مرة أخرى، نأسف لاستمرار قلة من البلدان في التمسك بنفس المواقف المتصلبة التي اتخذتها قبل أكثر من أربع سنوات، بدلاً من النظر في الحالة في بوروندي بموضوعية وبصيرة. وقد ذهب بعضهم إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث شكّلوا ائتلافاً من خمسة أعضاء لعقد جلسة لا لزوم لها بشأن بوروندي في الشهر الماضي، كما لو أن هناك حالة طوارئ في البلد (انظر S/PV.8538). وما يثير الدهشة في كل ذلك هو أن بعض تلك البلدان التي كانت تستهدفنا منذ أربع سنوات دون انقطاع تواجه مشاكل أيضاً. ويعاني بعضها أزمات مؤسسية كبرى. وتعاني أخرى من أزمة هوية. ولا يزال غيرها يعاني من أزمات اجتماعية حادة، فيما تعاني أخرى من الأزمات الثلاث جميعها. ومع ذلك، لا تزال تلك الدول تشعر بالقلق إزاء بوروندي. كانت تلك مجرد ملحوظة جانبية موجزة.

على الرغم من أن هذه الجلسة قد فُرضت علينا، يسعدني أن أشارك فيها وأن أزود المجلس بلمحة عامة عن الحالة في بلدي منذ آخر جلسة لمجلس الأمن عُقدت بشأن بوروندي في ١٩ شباط/فبراير (انظر S/PV.8465). وآمل أن تكون هذه آخر إحاطة إعلامية بشأن بوروندي، التي طلبت مراراً وتكراراً عن حق شطبها من جدول الأعمال المزدحم للمجلس.

وكما بيّنّ زميلي السفير لاوبر بصورة جيدة، بما لديه من معلومات مباشرة عقب الزيارة التي قام بها إلى بوروندي في الشهر الماضي، بوسعي أن أؤكد أن الحالة السياسية والأمنية في بوروندي هادئة ومستقرة وتحت السيطرة تماماً منذ عام ٢٠١٧. وقد بلغت الأعمال التحضيرية لانتخابات عام ٢٠٢٠ مرحلة متقدمة جداً، من حيث التنظيم والميزانية على السواء. ويجري تدريجياً إنشاء الآليات الوطنية اللازمة للتحضير للانتخابات، بينما تتزايد باطراد تدابير التهدئة الرامية إلى تهيئة مناخ يفضي إلى إجراء انتخابات سلمية في العام القادم. ومن دون إطالة، أود أن أشير إلى التدابير التالية:

إن دستور ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨ هو بالفعل الإطار القانوني الأساسي الأولي لتنظيم انتخابات عام ٢٠٢٠. وقد اعتُمدت خريطة كايانزا للطريق لإجراء انتخابات سلمية في عام ٢٠٢٠ بتأييد واسع من الطبقة السياسية برمتها. وأُنشئت بالفعل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وبدأت عملها. واعتمد برلمان البوروندي قانون الانتخابات المنقّح في نيسان/أبريل، وذلك بموافقة نواب الحزب الحاكم وحزب المعارضة بقيادة أغاثون رواسا معاً في جو من التوافق وروح التبادل، بأغلبية ١٠٥ أصوات من أصل ١٠٨. ويمكن للمجلس أن يرى أن القانون الانتخابي توافقي. وقد اتُّخذ قرارٌ أيضاً بتمويل الدورة الانتخابية بأسرها من الموارد الوطنية.

وقد تم توسيع الحيز السياسي في البلد بموافقة الحزب المعارض الجديد، المؤتمر الوطني من أجل الحرية، بقيادة السيد رواسا. وعلى عكس ما يقال، لا يزال الحزب يفتح مكاتب جديدة في البلد دون أي تدخل. ويمثل قرار رئيس الجمهورية بالتخلي طواعية عن حقه الدستوري في خوض انتخابات عام ٢٠٢٠ بادرة سياسية وديمقراطية عالية القيمة يمكن أن تكون مثالاً يحتذى في جميع أنحاء القارة الأفريقية وفي أماكن أخرى. والإفراج في وقت سابق من هذا العام عن أكثر من ٢ ٠٠٠ سجين، بمن فيهم المشاغبون والمتمردون الشباب من عام ٢٠١٥، هو أيضاً جزء من هذه الحملة الرامية إلى تعزيز المصالحة والتسامح السياسي قبل انطلاق الحدث الانتخابي الرئيسي في عام ٢٠٢٠ وما بعده.

وعلاوة على ذلك، وعلى الجانب التنظيمي للانتخابات، هنّأ رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في قمتهم المنعقدة في شباط/فبراير حكومة بوروندي على الشروع في العملية التحضيرية لانتخابات عام ٢٠٢٠، ولا سيما إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات ولجنة الحقيقة والمصالحة. كما رحّب مؤتمر القمة بإعلان الرئيس نكورونزيزا عن أنه لن يترشّح في الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٢٠، فيما حثّ أيضا الحكومة والأحزاب السياسية على العمل معاً من أجل إجراء الانتخابات المقبلة بسلاسة. وفي المناسبة نفسها، كرر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي طلبهم إلى الاتحاد الأوروبي القيام فوراً برفع الجزاءات الانفرادية وغير الأخلاقية المفروضة على بوروندي وشعبها.

وإجمالا، فإن الحوار بين الأحزاب السياسية في بوروندي فيما يتعلق بإجراء الانتخابات عام ٢٠٢٠ يجري بروح من الانفتاح والتسامح السياسي. ونود أن نشير إلى أن معظم القرارات تقريبا التي اتخذت في بوروندي في هذا الصدد، بما في ذلك خارطة طريق كايانزا لإجراء انتخابات سلمية في ٢٠٢٠، وإنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، واعتماد البرلمان لقانون الانتخابات، وعودة العديد من الزعماء السياسيين الذين فروا عام ٢٠١٥ إلى البلد، اتخذت على أساس توافق الآراء. ومن بين هؤلاء الزعماء رؤساء وطنيين سابقين ونواب رؤساء سابقين وبرلمانيين وغيرهم من كبار المسؤولين الحكوميين الذين أعيد إدماجهم الآن في حياتهم السياسية والمهنية.

إن الجهات الفاعلة الأجنبية التي يبدو أنها تريد أن تأخذ مسألة الحوار خارج بوروندي، رغم الانتهاء من تيسيره في ١ شباط/فبراير، لديها ثلاثة أهداف. يتمثل الهدف الأول في زعزعة استقرار بوروندي قبيل انتخابات عام ٢٠٢٠. والهدف الثاني هو تشجيع انقلابيي عام ٢٠١٥، الهاربين الآن وينعمون بالمأوى والرعاية والحماية من نفس الجهات الفاعلة التي تهاجم بوروندي، دبلوماسيا وسياسيا، منذ عام ٢٠١٥. أما الهدف الثالث فيتمثل في صرف اهتمام البوروندييين عن الأمور الهامة، وهي تنظيم انتخابات عام ٢٠٢٠ وتنفيذ خطة التنمية الوطنية. وعندما يحين الوقت، سيتعين على كل هذه الجهات الفاعلة الخارجية أن تتحمل مسؤوليتها عن عواقب تدخلها في الشؤون التي تدخل في إطار سيادة بوروندي. إن البوروندييين والعالم يراقبون الحالة. وشعب بوروندي ،من جانبه، ومن حيث المبدأ،

سيظل يعارض أي محاولة للتدخل الأجنبي في أي وقت، وفي أي مكان، وتحت أي ظرف من الظروف، سواء كان ذلك من جانب دولة أو منظمة إقليمية أو دولية.

إن الحالة الأمنية ممتازة عموما في جميع أنحاء بوروندي. فمن الشمال إلى الجنوب، ومن الغرب إلى الشرق، وفي الوسط، يتمتع المواطنون البوروندیون، ليلا ونهارا، بكامل حقوقهم المدنية والسياسية بطمأنينة كاملة. وهذا التقييم الإيجابي تتشاطره جميع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية من أصحاب النوايا الحسنة الذين زاروا بلدنا منذ عام ٢٠١٧، وآخرهم الرئيس فيليكس تشيلومبو تشيسيكيدي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي قام بزيارة عمل اليوم للاجتماع مع نظيره البوروندي الرئيس بيير نكورونزيزا لمناقشة المسائل المشتركة ذات الاهتمام الثنائي والإقليمي والدولي.

وعلى الصعيد الإنساني، يسرنا العودة الطوعية الكبيرة للاجئين البوروندیين الذين فروا من البلد في عام ٢٠١٥. وإلى جانب الآلاف الذين عادوا من تلقاء أنفسهم دون مساعدة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، في الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٧ و ٢٩ أيار/مايو من هذا العام، عاد ٧٠ ٢٨٥ من اللاجئين طوعا إلى بوروندي، من تنزانيا في المقام الأول، وكذلك من كينيا، وأوغندا، وجمهورية أفريقيا الوسطى. وقبل بضعة أيام، في ١١ حزيران/يونيه، أي في هذا الأسبوع، عاد ٣٩٧ لاجئا إلى البلد من بلدان مجاورة عن طريق الحدود الجنوبية لبوروندي. وتعد حركة العودة الطوعية الواسعة النطاق هذه دليلا واضحا على استعادة السلام والسكينة والاستقرار في بوروندي، على الرغم من تعليقات مختلف الجهات الفاعلة الأجنبية، التي تتعمد باستمرار تضخيم عدد اللاجئين الذين لا يزالون في المنفى من أجل إبقاء بوروندي في حالة أزمة مصطنعة. وعلاوة على جهودنا الوطنية، فإن تلقي الدعم من شركائنا في استقبال الآلاف من اللاجئين العائدين وإعادة إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي لا يزال أمرا أساسيا، وينطبق نفس الشيء على المجتمعات المحلية المضيفة.

وفيما يتعلق ببوروندي باعتبارها بندا في جدول أعمال مجلس الأمن، فمن الواضح أننا مدرجون فيه لأسباب سياسية ومن أجل مصالح خارجية لا علاقة لها برفاه الشعب البوروندي. فالحالة السياسية والأمنية الراهنة لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ولا تبرر الإبقاء على بلدي بشكل تعسفي على جدول أعمال المجلس. إن سلسلة الاجتماعات المستمرة بشأن بوروندي، والتي لا علاقة لها بالحقيقة على أرض الواقع، عامل مزعزع للاستقرار وليس عاملا يعزز السلام والهدوء. فهذه الاجتماعات غير الضرورية تتشجع بشكل غير مباشر انقلابيي عام ٢٠١٥ الذين فروا من البلد وتلاحقهم العدالة البوروندية. ولذلك، فإننا نجدد التأكيد على دعوتنا المشروعة لرفع بوروندي من جدول أعمال مجلس الأمن وتخصيص الوقت الثمين المستغرق في مناقشة الحالة في بوروندي للعديد من البؤر الساخنة الأخرى في العالم. فمكان مناقشة حالة بوروندي هو وكالات وبرامج الأمم المتحدة التي تتناول التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بهدف دعم الجهود التي نبذلها لتنفيذ خطتنا الإنمائية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

إننا نرفض العدوان السياسي والدبلوماسي غير المبرر ضد بوروندي وشعبها. ويجب أن تفسح دبلوماسية استعراض العضلات الطريق أمام تبادل المنفعة والاحترام والتعاون. فهذه المعايير المزدوجة والضغوط غير العادلة وغير المتكافئة لن تجعلنا نركع، بعد ٥٧ عاما على نهاية الاستعمار في بلدنا، وهي فترة أشبه بالكابوس في تاريخنا لا يزال الشعب البوروندي يحاول النهوض منها. ويجب أن تتوقف الجهات الفاعلة الأجنبية عن معاملة أبناء شعب بوروندي كأطفال، وهم الذين يفخرون باستقلالهم السياسي وقيم الأوبونتو ويعتزون بذلك كثيرا ويرتبطون به بشدة. إنهم ناضجون بما فيه الكفاية لمعالجة شؤونهم

دون أي تدخل أجنبي، سواء بالقرب من حدودنا أو بعيدا عنها. وأي محاولة للتدخل في شؤوننا الداخلية دون استئذان ستصطدم دائما بردنا الوطني، على نحو ما حدث خلال مؤامرة تغيير النظام عام ٢٠١٥. ونحن ندرك أن مؤامرة عام ٢٠١٥ لم تنته بعد. فهناك البعض ممن يسعون إلى إحيائها بطرق خفية أقل وضوحا ويصعب كشفها للوهلة الأولى، ولكن لحسن الحظ لا مهرب لهم من يقظتنا.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يسلط الضوء على اثنين من أكبر المشاريع التي تشكل الآن محور تركيز الشعب البوروندي، وهما: العملية الانتخابية عام ٢٠٢٠، وتنفيذ خطتنا للتنمية الوطنية. ويتمثل المشروع الرئيسي في عملية تنفيذ خطة التنمية، التي تغطي فترة عشر سنوات من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٧. وقد التزمت حكومة بوروندي بمضاعفة جهودها الرامية إلى تعبئة الموارد المحلية من أجل تمويل معظم الأولويات التي تم تحديدها. كما نشكر فريق الأمم المتحدة القطري في بوروندي على ما قدمته من دعم، وندعو شركاءنا إلى المساهمة فيه إذا ما رغبوا في ذلك. أما المشروع الرئيسي الثاني، والذي يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لنا في الوقت الحاضر، فهو تنظيم انتخابات عام ٢٠٢٠، وهي مسألة داخلية تتعلق بالسيادة الوطنية حصرا. ولا يمكن تقديم الدعم لهذه العملية إلا بناء على طلب حكومة بوروندي، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأية محاولة لإنشاء دور جديد أو إعادة تعريف دور قائم لصالح الأمم المتحدة بدلا من البوروندیين في انتخابات بوروندي ستشكل تعديا على السيادة الوطنية، وتعد انتهاكا صارخا للميثاق، الذي ينص في المادة ٢ على أنه

”ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، أو ليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق“.

وأود أن أختتم بياني بهذا الاقتباس. وأشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. ويحدوني الأمل في أن يكون هذا هو آخر اجتماع للمجلس بشأن بوروندي.

الرئيس: لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٧.